

Distr.: General
4 June 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١٣٢ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين
كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة

٣	استعراض عام
٣	البرنامج ٢ - الشؤون السياسية
٧	البرنامج ٤ - عمليات حفظ السلام
١٧	البرنامج ٦ - الشؤون القانونية
١٧	البرنامج ٧ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١٩	البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية
٢٤	البرنامج ١١ - البيئة

* A/62/50.

** يصدر هذا التقرير وفقا لأحكام القرار ٢٦٩/٥٨ بشأن دور لجنة البرنامج والتنسيق في عملية التخطيط والميزنة.



٣٧	 البرنامج ١٢ - المستوطنات البشرية
٥٤	 البرنامج ١٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٦٠	 البرنامج ٢٤ - خدمات الإدارة والدعم
٧١	 البرنامج ٢٥ - الرقابة الداخلية

استعراض عام

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٥/٦١ الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(١). ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة، قد طلبت إلى لجنة البرنامج والتنسيق، في قرارها ٢٦٩/٥٨، أن تقوم، لدى أدائها دورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، باستعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة اللاحقة لتاريخ اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلا عن أي اختلافات تكون قد نشأت بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة.

٢ - وتؤثر الولايات الجديدة أو المنقحة أو كليهما معا على السرود البرنامجية للخطة البرنامجية والأولويات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحت عشرة برامج. وجرى في تلك الحالات تنقيح الخطة البرنامجية لكل من البرامج المتأثرة، وأعدت هذه الوثيقة الموحدة لكي تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وترد لكل برنامج من البرامج المتأثرة معلومات استهلاكية، تتضمن إحالات إلى الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي تنتج عنها التعديلات البرنامجية.

٣ - ومن المفهوم أن الجمعية العامة ستأخذ في اعتبارها عندما تستعرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في دورتها الثانية والسنتين أي تعديلات لاحقة يتم إدخالها على السرود البرنامجية.

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

٤ - في الجزء الثاني من قرارها ٢٥٥/٦٠، قررت الجمعية العامة أن تأذن للأمين العام باستخدام جزء من الاعتماد الأولي الموافق عليه للبعثات السياسية الخاصة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتشغيل مكتب دعم بناء السلام، وطلبت إلى الأمين العام أن يدرج اعتمادا لمكتب دعم بناء السلام تحت الباب الملائم من الميزانية البرنامجية، اعتبارا من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لضمان استمرار التمويل الطويل الأجل والموثوق به للمكتب. وعليه، فقد أدرجت السرود البرنامجية والاحتياجات من الموارد المتعلقة بمكتب دعم بناء السلام بوصفهما الجزء دال من الباب ٣، الشؤون السياسية (A/62/6 (Sect.3)).

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٦ (A/61/6/Rev.1).

٥ - وأنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها دإط - ١٧/١٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة ليكون بمثابة سجل، في شكل وثائق، للأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين من جراء تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وقررت إنشاء مكتب لسجل الأضرار. وقد أدرجت السرود البرنامجية والاحتياجات من الموارد المتعلقة بمكتب سجل الأضرار بوصفهما الجزء هاء من الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.3)).

٦ - ويُقترح في هذا السياق إدراج برنامجين جديدين، هما البرنامج الفرعي ٧، مكتب دعم بناء السلام، والبرنامج الفرعي ٨، سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، تحت البرنامج ٢، الشؤون السياسية من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٧

مكتب دعم بناء السلام

هدف المنظمة: مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على العيش في سلام، وعلى وجه الخصوص تمكين حكومات البلدان الخارجة من الصراع من أداء المهام الأساسية لتوفير الأمن والحماية وضمان السلامة للأفراد والممتلكات، وتعزيز سيادة القانون، واستعادة الخدمات الأساسية، وإقامة مؤسسات حكومية فعالة وديمقراطية وقادرة على أداء عملها وتفادي الارتكاس إلى الصراع.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' عدد التقارير المقدمة إلى الاجتماعات الأسبوعية لرئيس لجنة بناء السلام ونائبي رئيسها	(أ) توفير خدمات السكرتارية بكفاءة إلى لجنة بناء السلام
'٢' عدد التقارير المعدة للاجتماعات المعنية ببلدان بعينها ولجنة التنظيم	
(ب) '١' عدد البلدان التي تعهدت بالتبرع لصندوق بناء السلام	(ب) تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال لصندوق بناء السلام
'٢' عدد البلدان التي خصصت لها موارد من صندوق بناء السلام	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ج) '١' عدد البلدان التي ستوضع لها استراتيجيات متكاملة لبناء السلام	(ج) وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحسين تنسيق أنشطة بناء السلام مع منظومة الأمم المتحدة
'٢' عدد وكالات الأمم المتحدة المشاركة في وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام للبلدان الموجودة قيد نظر لجنة بناء السلام	
(د) عدد الورقات المعدّة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة	(د) إعداد أفضل الممارسات وتحليل السياسات

الاستراتيجية

٧ - يدعم مكتب دعم بناء السلام عمل لجنة بناء السلام في جميع جوانبه الفنية، ويشرف على تشغيل صندوق بناء السلام. وإلى جانب هذه المسؤوليات الصادر بها تكليف، يقدم المكتب المشورة إلى الأمين العام بشأن الخيارات الاستراتيجية لبناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، بما يشمل منظورات طويلة الأجل، كما يستعرض التقدم المحرز في بلوغ أهداف بناء السلام. ويقدم المكتب أيضا المشورة إلى الأمين العام بشأن الصلات المتبادلة بين المبادرات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية المرتبطة بـ "التعافي النهائي"، وفي القيام بدور تعبوي لضمان قيام منظومة الأمم المتحدة ككل بتنمية القدرات المناسبة. وتتطلب هذه المهمة قدرا كبيرا من التفاعل بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها من أجل دعم تنفيذ استراتيجيات متسقة لبناء السلام واتباع الأمم المتحدة نهجا منسقا ومتسقا في بناء السلام. وسيحتاج المكتب إلى العمل من خلال شبكات مناسبة مشتركة بين الإدارات لضمان المشاركة الكاملة للأذرع التنفيذية للأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج.

٨ - ويقدم مكتب دعم بناء السلام الدعم إلى لجنة بناء السلام عن طريق وضع الجدول العام للأنشطة وخطة العمل، وإعداد الوثائق المتعلقة بالتخطيط والإدارة وتقديم المشورة، وإقامة اتصال مع المكاتب الميدانية والإدارات الموجودة بالمقر من أجل إعداد الوثائق الفنية، وإعداد الجوانب الفنية لاجتماعات اللجنة والمشاركة في المناقشات المشتركة بين الإدارات بشأن بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، قررت اللجنة تنظيم زيارات ميدانية، والمكتب هو المسؤول عن التخطيط لهذه الزيارات وإدارتها، يدعمه في ذلك الميدان. كما يعمل المكتب مع كيانات وجهات مانحة ومؤسسات خارجية في تنظيم مناسبات فنية متصلة ببناء السلام

لضمان حصول اللجنة على المشورة والدعم المناسبين من الكيانات الموجودة خارج منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وستؤدي إضافة بلدان جديدة إلى قائمة البلدان المقرر أن تنظر في أمرها اللجنة إلى إضافة مهام فورية، منها إعداد مدخلات فنية من أجل اجتماعات اللجنة؛ وجمع وتحليل معلومات من أعضاء اللجنة بشأن الدعم المقدم من كل منهم لأنشطة بناء السلام والالتزامات المالية؛ وتقديم مدخلات في عملية تخطيط عمليات بناء السلام؛ والعمل مع الإدارات الرئيسية وأشكال الوجود الميداني للأمم المتحدة وأطراف أخرى؛ وإجراء تحليل لأفضل الممارسات وإعداد توجيهات في مجال السياسات، حسب الاقتضاء.

١٠ - وستسترشد اللجنة والمكتب في أداء عملهما بالتكليفات الصادرة إليهما من الجمعية العامة ومجلس الأمن في قرار الجمعية ١٨٠/٦٠ وقرار المجلس ١٦٤٥ (٢٠٠٦)، أي:

(أ) اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحقيق الانتعاش بعد انتهاء الصراع؛

(ب) المساعدة على كفالة تمويل يمكن التنبؤ به من أجل الأنشطة المبكرة الرامية إلى تحقيق الانتعاش، والاستثمار بشكل مطّرد على المدى المتوسط إلى الطويل؛

(ج) تمديد فترة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لحالات ما بعد الصراع.

البرنامج الفرعي ٨

سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

هدف المنظمة: إنشاء وتعهد سجل للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة وفقا لقرار الجمعية العامة دإط - ١٧/١٠.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تجهيز مكتب سجل الأضرار لجميع ما يرد من المطالبات المتعلقة بالأضرار	التسجيل التدريجي للمطالبات المتعلقة بالأضرار وتعهد سجل الأضرار
(ب) قيام مجلس إدارة سجل الأضرار بتسجيل المطالبات المتعلقة بالأضرار استنادا إلى معايير موضوعية مستقرة محددة في القواعد والأنظمة	

الاستراتيجية

١١ - سيظل مكتب سجل الأضرار يؤدي عمله طيلة عملية التسجيل. ويمثل إنشاء السجل نفسه عملية مستمرة ستستغرق على الأرجح عدة سنوات، بالنظر إلى الآلاف من المطالبات المحتملة واستمرار تشييد الجدار، الذي قد يسفر عن مطالبات جديدة متعلقة بالأضرار. وسيتضمن سجل الأضرار نسخاً مطبوعة ونسخاً إلكترونية من المطالبات، وسيُحتفظ بهذه النسخ في مكتب رئيس السجل. وسيكون المكتب مسؤولاً عن إدارة برنامج لتوعية المجتمع المحلي يستهدف إبلاغ الجمهور الفلسطيني بإمكانية تقديم مطالبة متعلقة بالأضرار لتسجيلها وبشروط تقديمها. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم المكتب، اعتماداً على المساعدة المقدمة إليه من خبراء في التدريب، بتحديد الاحتياجات التدريبية للمنسقين المحليين والقيام بأنشطة للتدريب وبناء القدرات. كما ستكون أمانة سجل الأضرار مسؤولة عن وضع شكل موحد للمطالبات وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية وتعهدها.

البرنامج ٤

عمليات حفظ السلام

١٢ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦١، صدر تقرير شامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والمحافظة عليها (A/61/858 و Corr. 1 و Add.1 و 2) وهو الآن قيد نظر الجمعية العامة خلال الجزء الثاني من دورتها الثانية والستين. وتتضمن الإضافة ٢ لذلك التقرير التي تغطي النتائج البرنامجية والمالية المترتبة في الميزانية العادية على المقترحات المتعلقة بإعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، تنقيحات مقترحة للسرود البرنامجية تحت البرنامج ٤، عمليات بناء السلام، من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧^(٢) و ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، والباب ٥، عمليات حفظ السلام، من الميزانيتين البرنامجيتين لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. ورهنا بأي قرار تتخذه الجمعية العامة بعد نظرها في التقرير، تقدم تلك التنقيحات هنا لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق.

١٣ - وفيما يتعلق بالخطتين البرنامجيتين لفترة السنتين، سيظل البرنامج الفرعي ١، العمليات، والبرنامج الفرعي ٣، الشؤون العسكرية، من البرنامج دون تغيير. وسينقسم البرنامج الفرعي ٢، دعم البعثات، الذي ستتولى المسؤولية الأساسية عنه إدارة الدعم الميداني الجديدة، إلى برنامجين فرعيين جديدين؛ هما الدعم الإداري الميداني، وخدمات الدعم

(٢) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٦ والتصويب (A/59/6/Rev.1 و Corr.1).

المتكاملة. وسيكون البرنامج الفرعي ٤، الشرطة المدنية، والبرنامج ٥، تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، جزءاً من برنامج فرعي جديد، هو سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. ويُقترح أيضاً برنامج فرعي جديد بعنوان، التقييم والتدريب. ويرد أدناه موجز للتعديلات المقترحة على البرنامج ٤ من الخطتين البرنامجيتين لفترتي السنتين:

الوضع الراهن	التعديلات المقترحة
البرنامج الفرعي ١ - العمليات	البرنامج الفرعي ١ - العمليات
البرنامج الفرعي ٢ - دعم البعثات	البرنامج الفرعي ٢ - الشؤون العسكرية
البرنامج الفرعي ٣ - الشؤون العسكرية	البرنامج الفرعي ٣ - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية
البرنامج الفرعي ٤ - الشرطة المدنية	البرنامج الفرعي ٤ - السياسة العامة والتقييم والتدريب
البرنامج الفرعي ٥ - تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام	البرنامج الفرعي ٥ - الدعم الإداري الميداني
	البرنامج الفرعي ٦ - خدمات الدعم المتكاملة

١٤ - وتجسد التغيرات الواردة في هذا التقرير توزيع ما جرت الموافقة عليه من أهداف وإنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز وفقاً لعملية إعادة الهيكلة، فضلاً عما طرأ عليها من تغيير في الصياغة في حالات معينة تُعبّر بشكل أدق عن طابع البرامج الفرعية الجديدة. ويرد أدناه عرض للبرامج الفرعية الجديدة والمنقحة.

البرنامج الفرعي ٣

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

هدف المنظمة: دعم العناصر المعنية بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية في المجتمعات الخارجة من الصراع في إعداد خدمات أمنية مستدامة وفقاً للمعايير الدولية المقبولة وتمكينها من ذلك.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تقليص الفترة اللازمة للتخطيط لعناصر سيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام ونشرهما سريعاً وإرسائهما استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن	(أ) '١' تقليل عدد الأيام اللازمة لبدء عمل عناصر الشرطة
(ب) تقليص الفترة اللازمة لإصدار خطط تنفيذ ولاية الشرطة وإعداد أدلة وإجراءات بدء عمليات حفظ السلام	'٢' تقليل الفترة اللازمة لإصدار خطط تنفيذ ولاية الشرطة وإعداد أدلة وإجراءات بدء عمليات حفظ السلام

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٣' زيادة عدد الدول الأعضاء المساهمة بموظفي سجون في عمليات السلام	(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر المعنية بسيادة القانون في عمليات حفظ السلام
٢' زيادة النسبة المئوية لاختصاصيي الشرطة الملحقين بعناصر الشرطة	(ج) دعم أجهزة وطنية مستدامة في مجالي سيادة القانون والأمن لفائدة المجتمعات الخارجة من الصراع
(د) ١' تخفيض معدل ومقدار الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات المخلفة من الحروب في البلدان المتضررة	(د) استهداف وضع علامات لتحديد مواقع الألغام الأرضية وتسييجها وإزالتها والتوعية بمخاطرها في البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة
٢' زيادة عدد البرامج التي توجد فيها نظم رصد مناسبة لقياس التقدم المحرز في تخفيض معدلات الإصابات وتحديد هويات الناجين من الألغام الأرضية والمتفجرات المخلفة من الحروب على المستوى الوطني ومستوى المجتمع المحلي	(هـ) الاحتفاظ بآليات استجابة لإنفاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام ليتسنى نشر العتاد اللازم لإنشاء عمليات حفظ السلام ودعمهما استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن
(هـ) زيادة عدد الأفراد المدربين والمدرجة أسماؤهم على القائمة لدعم أنشطة الاستجابة السريعة للإجراءات المتعلقة بالألغام	(و) إنشاء مؤسسات وقدرات وطنية معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام ومناسبة من حيث الحجم والتدريب والتجهيز وتحقيق الأهداف المحددة على الصعيد الوطني بمساعدة دولية قليلة أو بدون مساعدة دولية
(و) زيادة عدد البلدان التي تتلقى قدرا أقل من المساعدة والتخطيط الدوليين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام	

الاستراتيجية

١٥ - تقع المسؤولية الأساسية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الذي يتألف من شعبة الشرطة، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وقسم القانون الجنائي والمشورة القضائية، وقسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقسم

إصلاح قطاع الأمن. ومن العوامل التي لا بد منها لتهيئة بيئة مواتية للسلام الدائم في المجتمعات الخارجة من الصراع إعادة بسط سيادة القانون وتعزيز الأجهزة المؤسسات الوطنية للأمن الداخلي في ذلك المجتمع. وفي هذا الصدد، يقوم كل عنصر من العناصر المذكورة بوضع خطة شاملة لإصلاح وتنمية القطاع الذي يُعنى به تراعي الصلات التي تربط بين مؤسسات العدالة الجنائية والتشريعات وإجراءات نظم العدالة، والأبعاد الجنسانية ذات الصلة المؤثرة في النظام العام. وسيكون العنصر المعني بسيادة القانون والأمن هو الجهة التي يتم الرجوع إليها عندما يتصل الأمر بمسائل سيادة القانون والأمن في بعثات حفظ السلام. وستنشط هذه العناصر في إشراك المنظمات والجهات المانحة الإقليمية ودون الإقليمية في تناول جميع جوانب المسائل المتعلقة بسيادة القانون والأمن وستقوم بإعداد ونشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. كما ستعزز تفاعلها مع الدول الأعضاء والمراكز الإقليمية للتدريب على حفظ السلام بشأن الممارسات التدريبية الراهنة، ومعايير المؤسسات الأمنية، وسياسة التدريب ومواده. وفضلا عن ذلك، سيواصل العنصر الإسهام في إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والدولية، وأجهزة الأمن، والكليات الجامعية، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، والروابط الأمنية، وغيرها.

١٦ - وستواصل شعبة الشرطة، من خلال المشاركة النشطة من جانب الدول الأعضاء، صقل العمليات التي تتبعها في التعيين والاختيار وضمان تعيين أفراد الشرطة الحائزين على المهارات المطلوبة، ومن بينهم الإناث، وفقا للخبرة الفنية لدى كل بعثة واحتياجاتها. وستكفل الشعبة أيضا تزويد البلدان المساهمة بأفراد شرطة ببرامج تدريبية شاملة لتوزيعها على المؤسسات الوطنية لتدريب الشرطة، فضلا عن مواد لتدريب أفراد الشرطة قبل نشرهم. وستنظر الشعبة في كيفية مواصلة تعزيز التخطيط الذي يتسم بالكفاءة والتنفيذ المبكر للولايات.

١٧ - ومن خلال توحيد طرق مراقبة البعثات، وتوفير المشورة والتوجيه الاستراتيجيين وإشراك الشركاء في المقر، تساعد شعبة الشرطة البعثات في تنفيذ الولايات التي تشمل تدريب أفراد الشرطة المحليين وتوجيههم ومساعدتهم وتقديم المشورة لهم، فضلا عن القيام بمهام الضبط التنفيذي عندما يصدر بذلك تكليف.

١٨ - وستوفر شعبة الشرطة، اعتمادا على ما أنشئ فيها حديثا من قدرة دائمة في مجال الشرطة، القدرات اللازمة للبدء السريع لعمل عناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام الجديدة فضلا عن آلية استشارية من الخبراء لدعم أنشطة بناء القدرات المؤسسية في مجال إنفاذ القانون في العمليات القائمة. وستواصل الشعبة القيام بمبادرات استراتيجية.

١٩ - وسيواصل قسم القانون الجنائي والمشورة القضائية توفير التوجيه والدعم التنفيذي لإدارة ولعمليات السلام بشأن القانون الجنائي ونظامي العدالة والسجون. وسيشمل ذلك إجراء عمليات تقييم، ووضع خطط للبعثات، وتعيين موظفي سجون من الدول الأعضاء، والمساعدة في تعيين موظفين قضائيين وموظفي سجون مدنيين، وإجراء التقييمات الخاصة بالبعثات. كما ستقوم الشعبة بتجميع الدروس المستفادة وإعداد أفضل الممارسات ووضع المبادئ النظرية للعمليات وإعداد التوجيهات ومواد التدريب لكي يسهل العمل في تنفيذ عمليات السلام على هداها.

٢٠ - وستواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عملها بالاشتراك مع البلدان المتضررة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتقديم المساعدة إلى الدول المتضررة لبناء القدرة الوطنية على إدارة المشاكل الحالية والمتبقية التي تشكلها الألغام الأرضية/المتفجرات من مخلفات الحروب؛ ودعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمساعدة المصابين؛ ووضع وإدارة برامج في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام دعماً لبعثات حفظ السلام أو في حالات الطوارئ الإنسانية، عندما يكون ذلك مناسباً؛ ووضع السياسات ونشر الدروس المستفادة في مجالات إزالة الألغام والتوعية بأخطار الألغام، ومساعدة الضحايا، والدعوة، وتدمير المخزونات، وفي تنسيق الجهود الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تديرها الأمم المتحدة؛ وتنسيق تعبئة وإدارة الموارد من أجل الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة. وسوف تقوم الدائرة أيضاً ببعثات تقييمية ودراسات استقصائية بغية تحديد الأولويات وإجراء التقييمات. وسوف تواصل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الإشراف على تطوير وتنفيذ المعايير المتفق عليها دولياً التي ستوفر إطاراً للأنشطة المتعلقة بالألغام الكفوءة والفعالة والأمنة، وستوفر التوجيه والتنسيق لاستحداث تكنولوجيات جديدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وسوف تُعَدُّ وتُجمع وتنشر المعلومات من أجل تقديم العون للإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة التوعية بالمسائل ذات الصلة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحروب. وعلاوة على ذلك، سوف تنسق تنفيذ السياسة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام والاستراتيجية المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وسيولى الاعتبار للأبعاد الإنسانية ذات الصلة في القيام بهذه الأنشطة.

٢١ - سيقوم قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم ورصد تنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البعثات الميدانية وإعداد السياسات والمواد الإرشادية المتعلقة بهذا الموضوع، وإجراء عمليات استعراض البعثات وتجميع أفضل الممارسات، وتزويد الإدارة بقدرة لتخطيط أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وموافاة الشركاء

والهيئات التشريعية بتقارير دقيقة وجيدة التوقيت عن المسائل ذات الصلة. وتغطي الأنشطة الرئيسية لهذا القسم وضع السياسات من خلال الدعم المقدم في مجال السكرتارية إلى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واستعراض البعثات وأفضل الممارسات من خلال تزويد الإدارة بقدرة داخلية لتقييم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية في بعثات حفظ السلام؛ وتزويد الإدارة بقدرة على التخطيط في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل العمليات المقبلة فضلاً عن البعثات التي هي قيد البدء؛ وتقديم تقارير دقيقة وجيدة التوقيت إلى الهيئات التشريعية المختصة؛ وتعزيز الاتصال الفعال في اتجاهين مع الشركاء في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتيسير تخطيط العمليات في هذه المجالات وإجرائها بفعالية وكفاءة.

٢٢ - ويمثل القسم المقترح لإصلاح قطاع الأمن قدرة جديدة قصد منها توفير آلية فعالة ومهنية وقابلة للمساءلة لإصلاح قطاع الأمن في عمليات حفظ السلام، على اعتبار أن هذا المجال يشكل عنصراً مهماً في عملية الانتقال من حفظ السلام إلى السلام والتنمية المستدامين، ويتطلب تبكير السلطات الوطنية بتخطيط وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، مستعينةً في ذلك بدعم الشركاء الوطنيين.

٢٣ - وتسليماً بالحاجة إلى اتباع نهج منسق ومتسق في إصلاح قطاع الأمن في جميع مراحل عملية بناء السلام وكجزء من الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لزيادة الترابط والكفاءة، سيعمل قسم إصلاح قطاع الأمن داخل إدارة عمليات حفظ السلام بوصفه قدرة توفر الدعم لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها.

البرنامج الفرعي ٤

السياسة العامة والتقييم والتدريب

هدف المنظمة: توفير دعم بشأن وضع السياسات والتدريب وتقييم البعثات لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثات الميدانية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) قيام المقر والبعثات الميدانية باعتماد السياسات والإجراءات وإجراءات التشغيل الموحدة وتنفيذها	(أ) وضع، أو تيسير وضع وتوفير السياسات والإجراءات وإجراءات التشغيل الموحدة الجيدة التوقيت المتصلة باحتياجات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثات الميدانية
(ب) زيادة عدد المستعملين في البعثات لموقع الإدارة على الشبكة الإلكترونية الداخلية	(ب) دعم التطوير المستمر لموقع الإدارة على الشبكة الإلكترونية الداخلية (الإنترنت) بوصفه الوسيلة الأولى لإيصال السياسات والإجراءات وإجراءات التشغيل الموحدة إلى أفراد البعثات الميدانية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- | | |
|--|---|
| (ج) تلقي الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للتدريب السابق للانتشار أو التدريب التمهيدي قبل الانتشار أو عند الوصول إلى منطقة البعثة | (ج) إجراء، أو دعم إجراء، تدريب لجميع حفظة السلام الجاري نشرهم استناداً إلى المواد التدريبية الموحدة للأمم المتحدة |
| (د) نشر مواد تدريبية محدثة للأمم المتحدة بين الموظفين المدنيين، والأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة في بعثات حفظ السلام، والدول الأعضاء، والمؤسسات الشريكة في حفظ السلام | (د) تحديث مواد التدريب المتعلقة بحفظ السلام وإتاحتها للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وللموظفين المدنيين |
| (هـ) تقييمات أداء البعثات وتقييمات المتابعة إلى تحسين السياسة العامة والإجراءات والتدريب وإلى زيادة فعالية الإدارة في كل من البعثات الميدانية والمقر | (هـ) تؤدي تقييمات أداء البعثات وتقييمات المتابعة إلى تحسين السياسة العامة والإجراءات والتدريب وإلى زيادة فعالية الإدارة في كل من البعثات الميدانية والمقر |
| (و) تؤدي أطر التعاون إلى التفاعل مع الشركاء في العمليات الميدانية | (و) وضع إطار استراتيجي للتعاون في مجال العمليات مع الشركاء في عمليات حفظ السلام للتمكين من إنجاز عمليات فعالة متكاملة في البعثات الميدانية |

الاستراتيجية

٢٤ - تقع المسؤولية الأساسية عن هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة السياسة العامة والتقييم والتدريب التي ستوفر قدرة متكاملة لوضع مبادئ نظرية وسياسة عامة لحفظ السلام، مُستضِيةً في ذلك بالجمع المُمنهَج لأفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وتوحيد التدريب وتصميمه وتقديمه بالاستناد إلى المبادئ النظرية/السياسة العامة؛ وتقييم أداء البعثات في تنفيذ الولايات. وستوفر الشعبة الخدمات لكل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بما يكفل التكامل بين المهام الفنية ومهام الدعم في وضع السياسات والتدريب والتقييم.

٢٥ - والهدف من هذه القدرة هو تعزيز كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام الميدانية والدعم المقدم من المقر. وستضع الشعبة وستنشر مبادئ نظرية لحفظ السلام (من سياسات وممارسات وإجراءات تشغيل موحدة) وستدعم عملية وضع المبادئ النظرية داخل البرامج الفرعية لكل من الإدارتين والتطوير المستمر للشبكة الإلكترونية الداخلية للإدارة بوصفها الوسيلة الرئيسية لتبادل المعارف وتوفير المواد التوجيهية إلى الموظفين في الميدان، وستقوم الشعبة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بتصميم وتنفيذ برامج

تدريبية تستهدف تجهيز الموظفين للقيام بمهامهم في البعثات الميدانية. كما ستدعم الشعبة تنمية قدرات التدريب على حفظ السلام في الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان الحديثة العهد بالمساهمة بقوات وأفراد شرطة، والمنظمات الإقليمية. وستستدل الشعبة على شركاء محتملين في حفظ السلام وستضع أطرا لتمكين الشركاء الحاليين التابعين للأمم المتحدة وغير التابعين لها من التعاون في عمليات حفظ السلام بصورة متكاملة. وستقيم الشعبة أداء البعثات، مع استخدام نتائج التقييم في توجيه الأنشطة التكميلية التصحيحية، بما في ذلك وضع السياسات والتدريب في كلتا الإدارتين وفي البعثات الميدانية.

البرنامج الفرعي ٥

الدعم الإداري الميداني

هدف المنظمة: تزويد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يتصل بها من عمليات بالموظفين والتمويل لتمكينها من إنجاز ولاياتها بكفاءة وفعالية، على النحو المأذون به من مجلس الأمن والجمعية العامة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) خفض متوسط معدلات الشغور المتعلقة بالموظفين المدنيين الدوليين في البعثات الميدانية من ٢٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة للبعثات التي في مرحلة البداية أو التوسيع أو التصفية، وإلى ١٠ في المائة لسائر البعثات الميدانية	زيادة كفاءة عمليات السلام وفعاليتها
(ب) عدد ما جرى تقديمه إلى البعثات الميدانية من الأدلة المستخدمة في الدعم وتوجيهات السياسة العامة	
(ج) ارتفاع النسبة المئوية من كبار الموظفين الموجودين في الميدان عند بداية البعثة	
(د) تبسيط عملية توظيف المدنيين وتقليص فترات الانتظار	
(هـ) الإبقاء على متوسط الوقت اللازم لمعالجة المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات عند ستة أشهر (منذ تاريخ استلام المطالبة المصدق عليها من البعثة حتى موافقة إدارة عمليات حفظ السلام عليها)	
(و) توفير التدريب على معايير الأمم المتحدة السلوكية لجميع أفراد حفظ السلام الجدد وإلمامهم بها	

الاستراتيجية

٢٦ - مكتب الدعم الإداري الميداني هو الذي تقع عليه، داخل إدارة الدعم الميداني، المسؤولية الأساسية عن هذا البرنامج الفرعي وتشمل أنشطة المكتب الدعم المستمر لعمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات الميدانية في مجالات شؤون الموظفين والميزانية والشؤون المالية والسلوك والرقابة. وسيزود البرنامج الفرعي البعثات بالموظفين والتمويل لتمكينها من أن تؤدي مهامها بفعالية وكفاءة، وسيستجيب للظروف المتغيرة على أرض الواقع وللتغيرات الطارئة على الولايات وسيقدم المساعدة والخدمات في مجال الدعم الإداري إلى البعثات حسب الاقتضاء وسيواصل في إطار البرنامج الفرعي رصد تقديم الدعم الإداري وتوفير التوجيه له في مجال السياسة العامة ومراقبته، فضلاً عن الرصد والاستعراض وتقديم المشورة في مسائل السلوك والانضباط المتصلة بالموظفين بجميع فئاتهم. والبرنامج الفرعي منوط به تعزيز تخطيط الموارد وتحسين أساليب وعمليات إدارة المشاريع، بما في ذلك إعداد سجل لنماذج الدعم القابلة للتكرار في تشكيلة من الظروف الاستراتيجية المتصلة ببدء البعثات والاستمرار فيها وتصنيفاتها وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً لضمان توافر الاستعداد التشغيلي وسيجعل في مقدمة أولوياته نشر الموارد المالية والبشرية في الوقت المناسب، كما سيعزز قدرته على النشر السريع للبعثات في مناطق العمليات وعلى أن تكون تلك البعثات تامة الفعالية. وسيعزز البرنامج الفرعي القدرات التنفيذية للإدارة وسيدعم تلك القدرات، وذلك عن طريق إدارة وتنسيق تدريب الموظفين المدنيين في البعثات الميدانية وتنمية قدراتهم الوظيفية. وستبذل جهود منسقة لتحسين التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي في ملاك موظفي البعثات الميدانية.

البرنامج الفرعي ٦

خدمات الدعم المتكاملة

هدف المنظمة: تجهيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما يتصل بها من عمليات لتمكينها من إنجاز ولاياتها بكفاءة وفعالية، على النحو المأذون به من مجلس الأمن والجمعية العامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) اختزال الوقت اللازم للتخطيط لعمليات حفظ السلام والعمليات الأخرى، ونشرها بسرعة، وإنشائها، بجاهزية مخزونات الانتشار الاستراتيجية عند بداية استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن	(أ) بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة فيما يختص البعثة
(ب) زيادة كفاءة عمليات السلام وفعاليتها	(ب) '١' تلبية ٩٥ في المائة من جميع الاحتياجات التشغيلية الفورية بحلول التاريخ المستهدف

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

٢' عدد ما جرى وضعه أو تنقيحه وتقديمه إلى البعثات الميدانية من الأدلة المستخدمة في الدعم وتوجيهات السياسة العامة

٣' اشتغال الشبكة الإلكترونية الواسعة WAN بنسبة ٩٩ ٨ في المائة من الوقت

٤' نشر قدرات كاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك خدمات مؤمنة للصوت والبيانات والفيديو، في غضون ٢٠ ساعة من وصول المعدات والأفراد

(ج) اختزال وقت التجهيز لخدمات الشراء وتعزيز (ج) ١' ارتفاع مستوى ارتياح العملاء
نوعيتها وزيادة مستوى كفاءتها
٢' بلوغ التوقيت الأمثل للتجهيز اللازم لخدمات الشراء

الاستراتيجية

٢٧ - مكتب خدمات الدعم المتكاملة هو الذي تقع عليه، داخل إدارة الدعم الميداني، المسؤولية الأساسية عن هذا البرنامج الفرعي. وتشمل أنشطة المكتب الدعم المستمر لعمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات الميدانية في مجالات اللوجستيات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراء. وسيزود البرنامج الفرعي البعثات بما يمكنها من أن تؤدي مهامها بفعالية وكفاءة، وسيستجيب للظروف المتغيرة على أرض الواقع وللتغيرات الطارئة على الولايات وسيقدم خدمات دعم متكاملة إلى البعثات حسب الاقتضاء. وسيواصل في إطار البرنامج الفرعي رصد تقديم الدعم المتكامل وتوفير التوجيه له في مجال السياسة العامة ومراقبته وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على الإدارة الفعالة للبعثات الميدانية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعزز البرنامج الفرعي تخطيط الموارد وسيحسن أساليب وعمليات إدارة المشاريع، بما في ذلك إعداد سجل لنماذج الدعم القابلة للتكرار في تشكيلة من الظروف الاستراتيجية المتصلة ببدء البعثات والاستمرار فيها وتصفيتها. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا لضمان توافر الاستعداد التشغيلي وسيجعل في مقدمة أولوياته نشر الموارد المادية في الوقت المناسب، كما سيعزز قدرته على النشر السريع للبعثات في مناطق العمليات وعلى أن تكون تلك البعثات تامة الفعالية.

البرنامج ٦

الشؤون القانونية

٢٨ - في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، يقترح إنشاء مكتب لوكيل الأمين العام لمساعدة وكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني، في التوجيه التنفيذي لمكتب الشؤون القانونية وإدارته. وسيقوم المكتب المقترح بالدور التنسيقي لمكتب الشؤون القانونية، وسيدعم أنشطة المستشار القانوني وتنسيق الأنشطة مع المستشارين القانونيين للأمم المتحدة. ويندرج ذلك في الجزء بء، التوجيه التنفيذي والإدارة، من باب الميزانية. ولهذا فقد ورد المكتب التابع مباشرة لوكيل الأمين العام للشؤون القانونية، المستشار القانوني، تحت البرنامج الفرعي ١، التوجيه والإدارة والتنسيق عموماً للمشورة والخدمات القانونية المقدمة إلى الأمم المتحدة ككل، من الميزانية البرنامجية. ولن يترتب على إنشاء مكتب وكيل الأمين العام تحت التوجيه التنفيذي والإدارة أي آثار برنامجية وستظل السرود البرنامجية الواردة تحت البرنامج الفرعي ١ من الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ على حالها دون تغيير. إلا أنه ولبيان حدود عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة والبرنامج الفرعي ١ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، يقترح تغيير اسم البرنامج الفرعي ١ إلى "تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل".

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٩ - جرى تنقيح السرود البرنامجية تحت البرنامج الفرعي ٢، القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وتحديد الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز (ب) '١' والفقرتان ٧-٩ (ج) و (د) من السرد المتعلق بالاستراتيجية، وذلك لمراعاة قرار الأمين العام نقل المسؤولية عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعن الدعم المقدم إلى لجننتها من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا يلزم أي تنقيح للبرنامج ١٩، حقوق الإنسان^(٣).

(٣) تقع المسؤولية عن دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في إطار البرنامج الفرعي ٢، دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها، من البرنامج ١٩، حقوق الإنسان. وتعتبر عناصر السرد البرنامجي للإنجاز المتوقع (ب) ومؤشر الإنجاز المتعلق به (ب) '١' التي سيتوقف تنفيذها تحت البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ٧ مشمولة بالسرد البرنامجي المعتمد للإنجاز المتوقع (د) ومؤشر الإنجاز المتعلق به (د) من البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ١٩. كما تعتبر الأنشطة المعتمدة الواردة في الفقرات ١٩-١٠ (أ) و (ب) و (ج) و (و) من السرد الوارد تحت استراتيجية البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ١٩، شاملة للأنشطة المنفذة دعماً للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

هدف المنظمة: تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، بما في ذلك تمتعها الكامل بحقوق الإنسان.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز بين الجنسين من خلال دعم وتشجيع التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	(أ) '١' ازدياد عدد السياسات والإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة وأشكال التمييز ضد المرأة ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
(ب) تعزيز قدرات لجنة وضع المرأة على إنجاز ولاياتها، بما في ذلك التشجيع على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية	'٢' ازدياد نسبة قرارات الجمعية العامة التي تدرج المنظور الجنساني، حسب الاقتضاء
(ج) تعزيز قدرات كيانات منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية واتخاذ تدابير هادفة لتمكين المرأة في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تقدم تقارير إلى لجنة وضع المرأة عن الإجراءات المتخذة لتعميم المنظور الجنساني على الصعيد الوطني
	'٢' زيادة عدد ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين يشاركون في أعمال لجنة وضع المرأة
	(ج) '١' ازدياد عدد الإجراءات التي تتخذها كيانات منظومة الأمم المتحدة كل على حدة و/أو مجتمعة، لإدراج المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها ومشاريعها
	'٢' تعزيز التوازن بين الجنسين من خلال تنفيذ كيانات منظومة الأمم المتحدة لتدابير تتعلق بسياسات تراعي المنظور الجنساني في مجال الموارد البشرية

الاستراتيجية

٣٠ - تقع مسؤولية هذا البرنامج الفرعي على مكتب المستشار الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة. وتشمل الاستراتيجية ما يلي:

(أ) تعزيز التزامات وإجراءات الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية من أجل التنفيذ الكامل والفعال للولايات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، خاصة تلك الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والمؤتمر العالمي الرابع

المعني بالمرأة، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وغيرها من القرارات والمقررات، مثل استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلا عن الالتزامات المترتبة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ب) تعزيز فهم المسائل الناشئة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من خلال البحث والتحليل وتقديم خيارات السياسات التي تستند على أدلة ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نتائج العمليات الحكومية الدولية؛

(ج) تعزيز الأداء الفعال للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، بما في ذلك أعمال لجنة وضع المرأة من خلال البحث والتحليل، وتحسين أساليب العمل الحالية، وتيسير مشاركة المجتمع المدني في العمليات الحكومية الدولية؛

(د) توفير الخدمات الاستشارية التقنية، عند الطلب، على الصعيدين الإقليمي والوطني، عن طريق بناء القدرات، فيما يتعلق بتنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري؛

(هـ) التشجيع على تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج وتحسين وضع المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة، بوسائل من بينها تيسير التعاون المشترك بين الوكالات ورصد وضع السياسات والمنهجيات والأدوات وتشجيع ورصد تحقيق التوازن بين الجنسين وتهيئة بيئة عمل تراعي المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة.

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

٣١ - جرى تنقيح السرود البرنامجية للبرنامج الفرعي ٦، الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، لتراعي القرارات التي اتخذها الفريق الاستشاري المشترك، الذي يشكل مجلس إدارة مركز التجارة الدولية، نتيجة لمداولاته السنوية التي جرت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد استُمد الإطار الاستراتيجي المقترح من التقييم الخارجي الموسع لمركز التجارة الدولية وهو نتيجة للعمل الذي قام به فريق الإدارة العليا الجديد في النهوض بمهمة وضع وتنفيذ استراتيجيات جديدة، تراعي كثيرا من التوصيات التي خلص إليها التقييم الخارجي. ولم تكن هذه العملية الانتقالية قد بدأت بعد عندما كان يجري وضع الصيغة النهائية للبرنامج ١٠ من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: حفز التنمية البشرية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك عبر تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد المؤسسات التي مُكِّنت من وضع استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية من خلال التدريب المقدم من مركز التجارة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الصادرات	(أ) تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة الدولية
'٢' زيادة عدد المؤسسات التي مُكِّنت من أن تصبح جاهزة للتصدير من خلال أنشطة التدريب التي تركز على الاستعداد للتصدير المقدمة بشكل مباشر أو غير مباشر من مركز التجارة الدولية	
'٣' زيادة عدد المؤسسات التي صادفت مشترين محتملين وأمكنها نتيجة لذلك إبرام معاملات تجارية من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية	
'١' زيادة عدد مؤسسات الدعم التجاري التي حُسِّنت، من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية، ترتيبها في مخطط التقييم المقارن لمؤسسات الدعم التجاري الذي وضعه المركز	(ب) تنمية قدرة مقدمي الخدمات التجارية على دعم الأعمال التجارية
'٢' زيادة عدد ما قدمته مؤسسات الدعم التجاري إلى السلطات المختصة من مقترحات في مجال السياسات تتناول الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية	
'١' زيادة عدد ما جرى وضعه وتنفيذه من استراتيجيات تنمية التجارة، بما في ذلك عدد حالات دمج التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية نتيجة للدعم المقدم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة لتنمية التجارة	(ج) دعم مقرري السياسات في دمج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

٢' زيادة عدد الشبكات القطرية التي استحدثت أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال وهيئة بيئة مواتية لتسييرها

٣' زيادة عدد الحالات التي جرى فيها إثراء المواقف التفاوضية للبلدان من خلال الإسهام بمواد تحليلية ومشاركة قطاع الأعمال بدعم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من دمج الأبعاد المتصلة بالأعمال في المفاوضات التجارية

الاستراتيجية

٣٢ - يتولى مركز التجارة الدولية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. والمركز هو هيئة مشتركة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية أنيطت بها صراحة مهمة تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتيسير إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق تعزيز الصادرات وتنمية الأعمال التجارية الدولية. ويتمشى الزخم الاستراتيجي للمركز مع المهمة التي أسندتها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، الذي سلّم فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تعزيز الصادرات في إطار نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. ويركز البرنامج الفرعي على تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية ومتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. كما يساهم في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وتوافق آراء مونتيري وإعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة وإعلان المبادئ وخطة العمل لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس العاصمة. ويؤدي البرنامج الفرعي دوراً هاماً في مواصلة تنفيذ الإعلانين الوزاريين اللذين صدرا عن مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة وهونغ كونغ، لا سيما عبر إشراك قطاع الأعمال التجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المفاوضات التجارية وتزويده بإيضاحات عما يترتب على نظام التجارة المتعدد الأطراف من آثار في هذا القطاع.

٣٣ - ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة الصادرات، مع ما يحدثه ذلك من أثر ذي صلة على فرص العمل والحد من الفقر. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار هذا البرنامج الفرعي الاستفادة من النتائج التي تحققت والدروس التي استخلصت في فترة السنتين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

٣٤ - وقد شرع مركز التجارة الدولية في عملية لإدارة التغيير كان الدافع الرئيسي إليها هو نتائج التقييم الخارجي الشامل للمركز الذي تم بتكليف من مجموعة من المانحين. ويهدف فريق الإدارة العليا الجديد للمركز إلى الاستفادة من السمعة المستقرة للمنظمة وتحويله إلى مركز امتياز في مجال بناء القدرات التجارية. ويسلم المركز بأن هناك أربعة عناصر أساسية ستدفع عملية التغيير وهي:

- (أ) زيادة التركيز على الأثر والنتائج؛
 - (ب) التشديد بشكل أقوى على بناء الكفاءات الإدارية والتقنية داخل المنظمة؛
 - (ج) زيادة التركيز القطري/الإقليمي للمساعدة التقنية المقدمة من المركز؛
 - (د) إعادة تصميم طرق أداء العمل في المركز، بما يشمل الاستخدام الأكفأ للمساعدة التقنية المُستفاد فيها من تكنولوجيا المعلومات.
- ٣٥ - وكجزء من عملية إدارة التغيير، ينص بيان المهمة المنقح للمركز على أن المركز يوفر، بمساعدة شركائه، برامج متكاملة لتنمية التجارة تركز على أثر الصادرات على الأعمال التجارية في البلدان النامية. وفي سبيل تحقيق هذه المهمة، سيركز المركز أنشطته على ثلاثة مجالات رئيسية:

- (أ) تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة الدولية؛
 - (ب) تنمية قدرة مقدمي الخدمات التجارية على دعم الأعمال التجارية؛
 - (ج) دعم مقرري السياسات في دمج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي.
- وسيطبق المركز، لدى قيامه بذلك، نهجاً متكاملًا يركز على إقامة الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تقديم خدماته.

٣٦ - وسيواصل البرنامج الفرعي، في مساعيه الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استكشاف نهج مبتكرة لربط فقراء المنتجين بسلاسل القيمة العالمية والأسواق الدولية لضمان استدامة مبادرات الحد من الفقر. وسينصب التركيز على العمل مع المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم في القطاعات التي من الممكن أن تكون بينها وبين القطاع غير الرسمي روابط خلفية قوية. وستعطى الأولوية لاستحداث أشكال مبتكرة من التعاون والتحالف مع الشركاء الجدد لمعالجة التنمية المستدامة للتجارة، بما في ذلك قطاع الشركات، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الأخرى في ميدان التنمية، وذلك بوسائل منها على وجه الخصوص تقوية الشراكات في مجالي الحد من الفقر وتمييز الجنسين. وسيواصل البرنامج الفرعي إشراك شركائه القطريين في رصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات والمؤشرات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، وقياس النتائج، ومدى إسهام المركز في تحقيق الأهداف.

٣٧ - وسيركز البرنامج الفرعي مساعدته التقنية على البلدان الأقل نمواً والاقتصادات الصغيرة والهشة. وسيولي، لدى قيامه بذلك، عناية خاصة للاحتياجات الخاصة بالدول غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة والبلدان الخارجة من الصراع. وهناك تفاوت كبير بين الاحتياجات والأولويات والقدرات الاستيعابية للبلدان التي تنتمي لهذه الفئات، وستُصمم المساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الفرعي بحيث تتلاءم مع الاحتياجات الخاصة بكل منها. وسيتم التركيز بوجه خاص على التكامل الإقليمي والفرص التجارية الإقليمية. وقد بدأ المركز بالفعل مجموعة من المشاورات مع اللجان الاقتصادية الإقليمية والتجمعات المعنية في هذا الصدد.

٣٨ - وسيواصل العمل على إقامة شراكات إضافية وتحالفات استراتيجية رئيسية لتكملة ميادين الخبرة الفنية لدى المركز وإتاحة إمكانية زيادة المساعدة المقدمة في القطاعات والمناطق التي يفوق فيها الطلب قدرة المركز على تلبيته. وسيشمل ذلك إقامة تحالفات جديدة مع القطاع الخاص، وزيادة عدد الشراكات مع الشركاء الوطنيين والإقليميين في البلدان النامية وتوفير نماذج جديدة لهذه الشراكات، وزيادة درجة الترابط وقوة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في بناء القدرات المتعلقة بالتجارة. وسيزداد التعاون مع المنظميتين اللتين ترعيان المركز وهما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية، وذلك بوسائل منها بدء مرحلة جديدة من المساعدة في بناء قدرات أفريقيا على إجراء المفاوضات التجارية التي لهذه الهيئات الثلاث دور فيها. وسيعمل المركز عن كثب مع وكالات أخرى في مبادرتي الإطار المتكامل المعزز والمساعدة المقدمة إلى التجارة وسيكفل الاستفادة من خبرته الفنية الأساسية في مجال تشجيع الصادرات. وسيجري تعزيز الشراكات مع شركاء حاليين ومع جهات تساهم حالياً في بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، مثل أمانة الكمنولث، والدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابعة للبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما سيتعزز التعاون المباشر مع وكالات التعاون التقني الثنائي، ولا سيما من جانب البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في تصميم وتنفيذ أنشطة ميدانية. وسيسعى المركز، لدى قيامه بذلك، إلى اتباع نهج أكثر اتصافاً بالطابع الاستراتيجي في علاقاته مع الجهات المانحة، سيشمل نهجاً مستنداً إلى البرامج، والتزامات متعددة السنوات، وحصة أكبر من التمويل غير المخصص لأغراض معينة، وتنسيق وتبسيط الاشتراطات التي وضعها المركز لتقديم التقارير.

البرنامج ١١

البيئة

٣٩ - جرى تنقيح السرود البرنامجية في إطار البرنامج ١١، البيئة. ويقوم برنامج عمل فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على ستة برامج فرعية بالمقارنة مع سبعة برامج فرعية في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الواردة في الوثيقة A/61/6/Rev.1. ويعكس الهيكل المنقح للبرنامج نتائج إعادة الهيكلة التنظيمية المنفذة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بغية إنعاش عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالي القانون البيئي وإدارة الموارد الطبيعية، وكذلك لتعزيز آليات تنفيذ البرامج من أجل تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، بعدة وسائل بما فيها تعزيز دور البرنامج في عملية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق. وانطوى ذلك على ما يلي:

١' دمج كل الأنشطة ذات الصلة بالقانون البيئي، لا سيما الخدمات المقدمة إلى الجهة المسؤولة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، الواردة في البرنامج الفرعي ٦ سابقاً: الاتفاقيات البيئية مع البرنامج الفرعي ٢ الذي يقترح تغيير عنوانه من "وضع السياسات والقانون" إلى "القانون البيئي والاتفاقيات البيئية". وستؤدي التنقيحات إلى نقل عناصر الإنجازات المتوقعة ومؤشرات إنجاز البرنامج الفرعي ٦ ذات الصلة إلى البرنامج الفرعي ٢. وتبعاً لذلك، دُمجت استراتيجية البرنامج الفرعي ٦ في استراتيجية البرنامج الفرعي ٢؛

٢' دمج العناصر البرنامجية المتصلة بالموارد الطبيعية والمسائل الحضرية في البرنامج الفرعي ٣، تنفيذ السياسات. ويؤدي الدمج إلى نقل الإنجازات المتوقعة (ب) و (ج) ومؤشري الإنجازات ذوي الصلة (ب) و (ج) من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٣؛

٣' وضع مهام إقامة العلاقات مع المجتمع المدني ومهام الاتصال بين الوكالات في إطار هيكل المكاتب الإقليمية للبرنامج وإنشاء جهاز مشترك بين البرنامج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للربط بين البيئة والفقر في إطار البرنامج الفرعي ٥ الحالي، التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي؛ وستؤدي التنقيحات إلى نقل الإنجاز المتوقع (و) ومؤشر الإنجاز ذي الصلة (و) ومؤشري الإنجازات (ز) '١' و (ز) '٢' من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٥. وفي المقابل، تُفَحَّ استراتيجيّة البرنامج الفرعي ٥ لتشمل عناصر استراتيجية البرنامج الفرعي ٢ الواردة في الفقرة ١١-١٢ (ج)؛

٤' تغيير ترقيم البرنامج الفرعي ٧ الحالي ليصبح البرنامج الفرعي ٦، الاتصالات والإعلام.

٤٠ - وأدت التدابير المعروضة أعلاه إلى وضع هيكل برنامجي أكثر بساطة يتكون من ستة برامج فرعية. وحظيت التنقيحات المقترحة بموافقة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقره ٩/٢٤ الذي أقر فيه برنامج عمل أنشطة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ١

التقييم البيئي والإنذار المبكر

هدف المنظمة: إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض بغية تمكين صانعي القرار على الصعيدين الوطني والدولي من النظر في التحديات البيئية بطريق ملائمة وفي الوقت المناسب، فضلاً عن إعلام المجتمع المدني بها.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ارتفاع عدد الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمراكز المتعاونة في عملية التوقعات البيئية العالمية والعلماء الذين يشاركون في عمليات التقييم البيئي التي يقودها البرنامج أو يدعمها	(أ) إجراء تقييمات بيئية قائمة على المشاركة ووثيقة الصلة بالسياسات وذات مصداقية علمية
'٢' ارتفاع عدد الإشارات إلى التقييمات البيئية التي يقودها البرنامج أو يدعمها في المتدييات الحكومية الدولية والمحلات العلمية	(ب) تعزيز مشاركة المؤسسات الشريكة في الشبكات التي يدعمها البرنامج وتحسين تبادل البيانات والمعلومات البيئية المتاحة لاستخدامها في عمليات التقييم ونظم الإنذار المبكر وصنع القرارات
(ب) '١' ارتفاع عدد المؤسسات الشريكة التي تشارك في شبكات البيانات والمعلومات المدعومة من البرنامج	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
٢' ارتفاع عدد عمليات تحميل واستخدام مجموعات البيانات والمواد الإعلامية المتوفرة من خلال شبكات مدعومة من البرنامج	(ج) تعزيز القدرة المؤسسية والتكنولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لأغراض جمع البيانات والبحث والتحليل والرصد والتقييم البيئي والإنذار المبكر والربط الشبكي وإقامة الشراكات
٣' ارتفاع عدد المسائل التي ينشر البرنامج بشأنها إنذارات مبكرة على الإنترنت	(ج) ارتفاع عدد مؤسسات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تشارك في عمليات التقييم البيئي التي يقودها البرنامج أو يدعمها، وفي الشبكات التي تنشر البيانات والمعلومات

الاستراتيجية

٤١ - تتولى شعبة الإنذار المبكر والتقييم مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستتمثل الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في ما يلي:

(أ) إجراء تقييمات بيئية في الوقت المناسب، تكون قائمة على المشاركة وذات مصداقية علمية. وشرعية ووثيقة الصلة بعمليات صنع القرار، ودعمها، وذلك استناداً إلى أفضل الخبرات والمعارف والبيانات والمؤشرات العلمية المتاحة؛

(ب) المساعدة على إنشاء نظام عالمي متناسق من الشبكات والشراكات من أجل تبادل المعلومات والبيانات البيئية والإنذار المبكر، استناداً إلى الشبكات والشراكات القائمة على كل من الصعيدين الوطني والدولي وبينهما، من أجل دعم التقييمات البيئية وعمليات صنع القرار، وذلك وفقاً لمقررات مجلس إدارة برنامج البيئة المتعلقة بتعزيز قاعدة البرنامج العلمية، بما في ذلك احتمال إنشاء نظام "رصد البيئة" المقترح؛

(ج) دعم تعزيز القدرات المؤسسية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل الأخذ بنهج ذات صلة وبمبسطة في مجالات جمع المعلومات وإجراء البحوث والتحليل والرصد والتقييم البيئي والإنذار المبكر وإقامة الشبكات والشراكات، على نحو ما تدعو إليه عدة وثائق، ومنها خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٢

القانون البيئي والاتفاقيات البيئية

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على القيام، لا سيما على الصعيد الوطني، بوضع السياسات والأطر القانونية التي تسمح للأطراف بمواجهة التحديات البيئية ودعم تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وتيسير الربط والتآزر بينها، مع احترام الاستقلالية القانونية للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والقرارات التي يتخذها كل مجلس من مجالس الإدارة المسؤول عنها.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع عدد الإشارات إلى دمج الأهداف البيئية الوطنية في قرارات الحكومات والمنظمات الدولية والاجتماعات الحكومية الدولية ومجالس الإدارة وأمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وبياناتها والوثائق التي تتضمن مواقفها	(أ) زيادة الدعم لتعزيز قدرات الحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة على دمج الأهداف البيئية الوطنية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك، عند الاقتضاء، بطريقة تآزرية ومترابطة
(ب) '١' ارتفاع عدد الأنشطة التعاونية بين البرنامج والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وأماناتها وهيئاتها العلمية وأصحاب المصلحة العالميين والإقليميين والوطنيين، فضلا عن الأنشطة التعاونية التي تنفذها تلك الهيئات بتيسير من البرنامج، بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها و/أو تحسين التآزر بينها	(ب) زيادة الدعم للتعاون وتضافر الجهود بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وأماناتها وهيئاتها العلمية وأصحاب المصلحة العالميين والإقليميين والوطنيين، والتعاون بين تلك الهيئات، بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية والامتثال لها وإنفاذها وتحسين التآزر بينها، ورفع مستوى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للاضطلاع بالأنشطة البيئية
'٢' ارتفاع عدد البلدان المشاركة في الأنشطة التعاونية	
'٣' ارتفاع عدد المبادرات المنسقة داخل منظومة الأمم المتحدة	
(ج) ارتفاع عدد المبادرات الجاري تنفيذها من أجل تحسين الأطر القانونية المعتمدة حاليا أو وضع أطر قانونية جديدة	(ج) تعزيز الأطر القانونية البيئية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة

الإجراءات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(د) تتمتع قدرة الدول الأعضاء على تعزيز تنفيذ القانون البيئي والامتثال له وإنفاذه، وتمتص قدرة المؤسسات المعنية وأصحاب المصلحة على تسهيل تنفيذ القانون البيئي والامتثال له	(د) ارتفاع عدد المبادرات التي تعلن عنها الدول الأعضاء بشأن حالة إنفاذ القوانين البيئية المحلية والامتثال للمعاهدات والاتفاقات البيئية الدولية، وكذلك المبادرات التي تبلغ عنها المؤسسات المعنية وأصحاب المصلحة بشأن مدى الامتثال لهذه المعاهدات والاتفاقات

الاستراتيجية

٤٢ - تتولى شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وإن الاستراتيجية المتبعة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالتعاون مع الحكومات ومن خلال تعاون الوكالات في ما بينها، ستمثل في ما يلي:

(أ) التشجيع على الإدماج الفعلي للشواغل البيئية في السياسات والقوانين على المستويات كافة، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

(ب) دعم الهيئات الحكومية الدولية المعنية بالإدارة البيئية الدولية لتعزيز الاتساق والتنسيق بين الدول الأعضاء، ودعم غيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك العمليات المشتركة بين الوكالات لتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال دعم مهام فريق إدارة البيئة؛

(ج) توفير فرص للتفاعل من خلال الشراكات من أجل سن قوانين إضافية وتنفيذها، بما في ذلك تعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها، مع منح الأولوية للاتفاقات التي يقوم بإدارتها البرنامج ومع مراعاة '١' احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ و '٢' المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها؛ و '٣' الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

(د) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية وأصحاب المصلحة على وضع القوانين والسياسات البيئية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحليلها والامتثال لها وإنفاذها، وذلك عن طريق الإسهام في تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

(هـ) مساعدة المنظمات الدولية والاجتماعات الحكومية الدولية ومجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على دمج أهدافها السياسية والأحكام القانونية والنتائج العلمية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

(و) تسهيل التعاون بين مجالس الإدارة والهيئات الفرعية لتعزيز أوجه التآزر والترابط في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها، وكذلك تعزيز التعاون بين هذه الهيئات والبرنامج، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في عملها وتعزيز أوجه التآزر والتعاون بينها، بناء على طلب مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

البرنامج الفرعي ٣

تنفيذ السياسات

هدف المنظمة: القيام، على جميع المستويات، تعزيز تنفيذ السياسات البيئية والممارسات الإدارية الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي، لا سيما على الصعيد الوطني.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع عدد أدوات التنفيذ اللازمة لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وإنعاش النظم الإيكولوجية المتاحة لأصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والمحليين	(أ) تحسين فرص حصول الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على أدوات التنفيذ الملائمة (بما في ذلك منبديات الحوار) لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية وإنعاش النظم الإيكولوجية المتدهورة، لا سيما بين أشياء أخرى، المياه العذبة والسواحل والمحيطات
(ب) '١' ارتفاع عدد عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية التي تدمج فيها أفضل الممارسات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية	(ب) تعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تعميم مراعاة أفضل الممارسات والمنظور المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية، في صلب عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية وإنعاش النظم الإيكولوجية المتدهورة
'٢' ارتفاع عدد المبادرات الوطنية والمحلية المفضية إلى إنعاش النظم الإيكولوجية على الصعيد المحلي	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ج) ارتفاع عدد أطر المساعدة الإنمائية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على سبيل المثال) التي تتضمن إجراءات جوهرية وعملية لإدارة الموارد الطبيعية وإنعاش النظم الإيكولوجية	(ج) زيادة إدماج الشركاء في برامجهم وأنشطتهم العادية لما يعتمد عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات تم تجربتها وأفضل الممارسات المتبعة في إدارة الموارد الطبيعية وإنعاش النظم الإيكولوجية
(د) زيادة عدد المبادرات المتخذة من الدول الأعضاء، بمشاركة أصحاب المصلحة، والتي تدمج البعد الحضري للمسائل البيئية في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الوطني	(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على دمج البعد الحضري للمسائل البيئية في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط للمستدامة، وكذلك تعزيز قدرة أصحاب المصلحة المعنيين على تفسير هذه العمليات والمشاركة فيها
(هـ) ارتفاع عدد برامج التعليم والتدريب البيئيين التي تصممها مؤسسات التعليم العالي بالتعاون مع البرنامج، والتي تستهدف مختلف الفئات	(هـ) زيادة فرص الإفادة من دورات التعليم والتدريب في مجال البيئة الرسمية منها وغير الرسمية، التي تستهدف مختلف الفئات، من أجل تعزيز الاستدامة البيئية

الاستراتيجية

٤٣ - تتولى شعبة تنفيذ السياسات البيئية مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وإن الاستراتيجية المتبعة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، من خلال تعزيز التنسيق مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستتمثل في ما يلي:

(أ) تسهيل حصول البلدان والشركاء المعنيين الآخرين على أدوات التنفيذ المعتمدة حالياً، والقيام، عند الضرورة، باستحداث أدوات ووضع منهجيات ومبادئ توجيهية لكفالة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير منتديات لبحث السياسات العامة ومنتديات متخصصة لحفز الاتفاق والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين لتطبيقها؛

(ب) دعم السلطات المختصة وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال وضع أفضل الممارسات ودمج المنظور المتعلق بالمساواة بين الجنسين بما يكفل الإدارة السليمة بيئياً للموارد الطبيعية من خلال التدريب ومشورة الخبراء والمشاريع الإرشادية، وذلك في إطار خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات التي سيجري تعميم مراعاتها لدى تنفيذ البرامج على جميع المستويات؛

(ج) إدماج مسألة استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو سليم في البرامج والأنشطة التي ينفذها الشركاء الآخرون على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي وصولاً إلى تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي وتخصيص الموارد في هذا الصدد على الصعيدين المحلي والدولي.

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

هدف المنظمة: تشجيع وتيسير عملية تنفيذ الحكومات والأوساط التجارية والشركاء في الصناعة للسياسات والاستراتيجيات التكنولوجية والصناعية والتجارية الملائمة السليمة بيئيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' قيام عدد من مؤسسات القطاعين العام والخاص الإضافية وبمساعدة البرنامج بتنفيذ سياسات وبرامج في مجال الطاقة تهدف إلى الحد من آثار قطاع الطاقة على البيئة '٢' ازدياد حجم الدعم المالي الوارد من المؤسسات المالية من أجل إجراء استثمارات في طاقة أنظف كنتيجة لجهود البرنامج (ب) '١' ارتفاع عدد الحكومات الوطنية والمحلية التي تأخذ بالسياسات والممارسات المستدامة في مجالي الاستهلاك والإنتاج التي تستهدف الصناعة، بما فيها السياحة وأصحاب المصلحة الآخرين '٢' ارتفاع عدد الشركات التي تعتمد مبادرات وسياسات وممارسات تجارية ومالية مستدامة تستند إلى المبادئ التي يشجعها البرنامج '٣' ارتفاع عدد البلدان التي تقوم فيها الحكومات وقطاعات الصناعة باعتماد برامج لإدارة المخاطر البيئية والتصدي لحالات الطوارئ والوقاية منها (ج) '١' ارتفاع عدد البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يحرزون تقدما واضحا في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لا سيما عبر المشاركة في برنامج البداية السريعة (Quick Start)	(أ) تحسين القدرة البشرية والمؤسسية على إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في القرارات ذات الصلة بالطاقة، مع التركيز على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتصلة بالطاقة (ب) رفع مستوى فهم صانعي القرارات في القطاعين العام والخاص لفكرة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك في قطاعات كقطاع البناء والسياحة، وتنفيذهم لها، وارتفاع المبادرات الطوعية التي تشجع على تحمل الشركات المسؤولية البيئية فضلا عن الوقاية من حالات الطوارئ البيئية والتصدي لها (ج) تعزيز قدرة البلدان والمجتمع الدولي على تحقيق هدف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لعام ٢٠٢٠ المتمثل في استخدام الموارد الكيميائية وإنتاجها بطرائق تفضي إلى التخفيف إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية الكبيرة على صحة الإنسان، بما فيها جوانب المساواة بين الجنسين، وعلى البيئة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

٢' ارتفاع عدد المشاريع والعمليات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية التي يدعمها البرنامج وتهدف إلى بناء القدرات الوطنية على إدارة المواد الكيميائية والنفايات الكيميائية بطريقة تقلل إلى الحد الأدنى من المخاطر الكبيرة على الصحة البشرية والبيئة

٣' ارتفاع عدد ترتيبات الشراكة الفعلية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، كالحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ورابطات الصناعات الكيميائية والمجموعات المعنية بالمصلحة البيئية العامة التي تعمل على كفالة السلامة الكيميائية

١' ارتفاع عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والإقليمية ودون الإقليمية التي تتحسن قدرتها على تناول القضايا الإيكولوجية في سياق النظر في السياسات التجارية والإنمائية

(د) تحسين قدرة البلدان والمؤسسات، بما فيها المؤسسات المالية، على تناول القضايا الإيكولوجية في سياق النظر في سياساتها وممارساتها الاقتصادية والتجارية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٢' ارتفاع عدد المؤسسات المالية التي صدقت على التوجيهات والمبادئ التي وضعت في إطار المبادرة المالية للبرنامج

الاستراتيجية

٤٤ - تتولى شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وإن الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع مراعاة ضرورة تفادي الازدواجية مع أنشطة المنظمات الدولية الأخرى، ستمثل في ما يلي:

(أ) تشجيع اتخاذ القرارات المستنيرة والقيادة التي تشجع على الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية والمواد الكيميائية، وتساهم في وضع السياسات الاقتصادية والتجارية والبيئية التي يوازرها بعضها بعضاً؛

(ب) تعزيز الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية بعدة طرق، من بينها دعم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ج) تنفيذ ودعم المشاريع التجريبية والإرشادية، التي يمكن تكرارها وتطبيقها على نطاق واسع يشمل، ضمن ما يشمل، المصارف والوكالات الإنمائية؛

(د) التركيز على الشراكات التي تجمع بين قيم البرنامج وأولوياته وجوانب قوته وبين قيم وأولويات وجوانب قوة الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء في مجالي الأعمال التجارية والصناعة؛

(هـ) تعزيز أوجه التآزر وآلية تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية، خاصة من خلال تقديم الدعم التكنولوجي للحكومات والأوساط التجارية والصناعية وبناء قدراتها، مع إيلاء الاعتبار اللازم للمساواة بين الجنسين ونتائج عملية الإدارة البيئية الدولية.

البرنامج الفرعي ٥

التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي

هدف المنظمة: كفالة الاتساق في إنجاز البرامج التي يضطلع بها البرنامج في المناطق وحفز التعاون الإقليمي وتعزيزه مع جميع الشركاء، لمواجهة التحديات والاستجابة للأولويات التي تحددها الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك دمج مسألة البيئة في الخطط الإنمائية الوطنية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' ارتفاع عدد الآراء الإيجابية الواردة من منتديات المشاورات/السياسات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الدعم الفني والتنظيمي الذي يقدمه البرنامج	(أ) عملية المداولات المتعلقة بالسياسات وبناء توافق الآراء على الصعيد العالمي وتيسيره ودعمه في المناطق
٢' ارتفاع عدد المجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة التي تتعاون مع البرنامج	(ب) توثيق التعاون مع الحكومات والشركاء الحكوميين الدوليين وغير الحكوميين وشركاء الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج والمشاريع على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني ومعالجة الأولويات البيئية التي يحددها مجلس إدارة البرنامج والمؤسسات الإقليمية
٣' ارتفاع عدد المنظمات المتوازنة من حيث التغطية الجغرافية التابعة للمجموعات الرئيسية والجهات صاحبة المصلحة التي تشارك في المنتديات الإقليمية والعالمية التي ينظمها البرنامج لصالح المجتمع المدني	
(ب) ارتفاع عدد الأنشطة التعاونية الإقليمية ودون الإقليمية المتفق عليها مع الشركاء لتنفيذ برامج على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ج) ارتفاع عدد ما ينفذ في المناطق والبلدان من برامج ومشاريع متفق عليها ومنسقة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا	(ج) تعزيز الاتساق في تنفيذ البرامج والمشاريع التي يضطلع بها البرنامج على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني تلبية للاحتياجات والأولويات المبينة على هذه الصعد
(د) ارتفاع عدد المبادرات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل إدماج الاستدامة البيئية في السياسات والاستراتيجيات وعمليات التخطيط الإنمائي الوطنية	(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على دمج الاستدامة البيئية في عمليات التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر وخطط تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
(هـ) ارتفاع عدد الآليات المشتركة بين الوكالات وعدد العمليات الحكومية الدولية التي تنطوي على أبعاد بيئية	(هـ) تعزيز دمج الأنشطة البيئية والتعاون والاتصال داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذها

الاستراتيجية

٤٥ - تتولى شعبة التعاون الإقليمي مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وإن الاستراتيجية المتبعة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالتعاون مع الحكومات، والهيئات دون الإقليمية والإقليمية، ومن خلال تضافر الجهود بين الوكالات، ستمثل في ما يلي:

(أ) تحديد وتقييم ورصد الاحتياجات والأولويات والاتجاهات والتطورات والسياسات ذات الصلة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، مع مراعاة المنظور المتعلق بالمساواة بين الجنسين، بغية إدماجها في السياسات والبرامج التي يضعها البرنامج من أجل زيادة الاتساق مع الاحتياجات والأولويات الإقليمية؛

(ب) نشر ومناصرة ودعم السياسات والبرامج التي يضطلع بها البرنامج في المناطق؛

(ج) العمل على حفز التعاون على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي من خلال ما يلي:

١' القيام على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني بتسهيل ودعم الحوار العام والشراكات في مجال البيئة والتنمية؛

٢' المساهمة في وضع السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

٣' العمل مع وكالات الأمم المتحدة المختصة، ولا سيما الوكالات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، للاستفادة من أوجه التآزر بينها ومزاياها النسبية، بما يعزز بالتالي الاتساق على نطاق المنظومة؛

٤' التعاون مع القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية والمجتمع المدني ككل لحشد الدعم اللازم لاتخاذ إجراءات سليمة بشأن البيئة وكفالة المشاركة الهادفة من جانب هذه الجهات الفاعلة في وضع السياسات والبرامج التي يضطلع بها البرنامج وتنفيذها؛

(د) إتاحة فرص التفاعل من خلال الشراكات لدمج مسألة البيئة في العمليات الإنمائية للدول الأعضاء على جميع المستويات؛

(هـ) تنسيق عملية تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية على الصعيد الإقليمي والمساهمة في وضع أنشطة متسقة ومحددة الأهداف لبناء القدرات ودعم التكنولوجيا لتنفيذها، وذلك من خلال ما يلي:

١' إدراك مدى التنوع داخل البلدان والمناطق على النحو الذي يتم تحديده من خلال تقييم مشترك للاحتياجات؛

٢' الاستناد إلى التعاون مع المبادرات الإقليمية الحالية؛

٣' الاستناد إلى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين؛

٤' أخذ مداورات المنتديات الوزارية المعنية التي توفر التوجيهات العامة واستعراض متطلبات تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والتكنولوجيا في الاعتبار؛

٥' المساعدة في تبيان احتياجات بناء القدرات وتلبيتها من أجل دمج القضايا البيئية في العمليات الإنمائية الوطنية؛

٦' تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛

٧' العمل يدا بيد مع كل من الجهات المانحة ومرفق البيئة العالمية وآليات التمويل الأخرى.

البرنامج الفرعي ٧

الاتصال والإعلام

هدف المنظمة: زيادة الوعي على الصعيد الدولي بالتحديات البيئية والتصدي لها من أجل اتخاذ المجتمع، على جميع مستوياته، مواقف وإجراءات ملائمة للبيئة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' اتساع التغطية الإعلامية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي لعمل البرنامج	(أ) زيادة وعي المجتمع، بجميع قطاعاته، بالقضايا البيئية والعمل الذي يضطلع به البرنامج، ورفع مستوى التركيز على هذه القضايا وهذا العمل
'٢' ارتفاع معدل استعمال مواقع البرنامج على الشبكة وموارده المتوفرة عليها	
'٣' اشتداد الطلب على المنشورات التقنية والمنشورات المتعلقة ببناء القدرات التي يصدرها البرنامج وغيرها من المواد الإعلامية	
'٤' ارتفاع درجة الاهتمام بمشاريع الجوائز البيئية التي يتولى البرنامج زمامها	
(ب) '١' ارتفاع مستوى مشاركة الشركاء في الحملات والفعاليات المشتركة التي ينظمها البرنامج، مثل اليوم العالمي للبيئة، لتشجيع الاستدامة البيئية	(ب) توسيع نطاق الشراكات بين البرنامج والمنظمات المعنية بالطفولة والمنظمات الشبابية والرابطات الرياضية والمنظمات غير الحكومية والحكومات والقطاع الخاص، وذلك في مجال تشجيع اتخاذ المواقف والإجراءات الملائمة للبيئة التي تراعى فيها الاعتبارات الجنسانية
'٢' ازدياد الدعم المالي الخارجي لأنشطة التوعية التي يضطلع بها البرنامج، بما في ذلك مشاريع الجوائز البيئية والمنشورات والمنتجات السمعية والبصرية والمنتجات الدعائية الأخرى	
'٣' ارتفاع عدد الأنشطة التي تضطلع بها الجمعيات الرياضية والجمعيات ذات الصلة بالرياضة لدمج الاهتمامات البيئية في أنشطتها	

الاستراتيجية

٤٦ - تتولى شعبة الاتصالات والإعلام مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستتمثل الاستراتيجية في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في ما يلي:

(أ) زيادة مستوى الوعي البيئي وتسهيل فرص الحصول على المعلومات البيئية على جميع المستويات وفي أوساط قطاعات المجتمع كافة، باستخدام وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت والفعاليات الخاصة والمواد السمعية والبصرية والمنشورات؛

(ب) زيادة الوعي بأعمال وأهداف البرنامج وفهمها على جميع المستويات في قطاعات المجتمع، باستخدام وسائل الاتصال وشبكة الإنترنت والفعاليات الخاصة والمنتجات السمعية والبصرية والمنشورات؛

(ج) إقامة وصون الشراكات التي تشجع على زيادة مشاركة مختلف قطاعات المجتمع، ومن بينها الأطفال والشباب والدوائر الرياضية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات المحلية والوطنية والمنظمات الدولية، في تحقيق الاستدامة البيئية؛

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

٤٧ - جرى تنقيح السرود البرنامجية للبرنامج ١٢ لكي تعكس موافقة مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بالقرار HSP/GC/21/1 الذي اعتمده في دورته الحادية والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. وتهدف الخطة إلى جعل الأهداف التي تركز عليها برامج موئل الأمم المتحدة أكثر دقة، وتشجيع التناسق والاتساق في برامجهم، وتعزيز دوره المحفز من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل وما يتعلق بالمستوطنات البشرية من أهداف إنمائية متفق عليها دولياً تنفيذاً منسقاً. وفي القرار HSP/GC/21/2، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يعد، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، إطاراً استراتيجياً وبرنامج عمل منقحين وميزانية منقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤٨ - ولم توافق لجنة الممثلين الدائمين بعد على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل المنقحين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد تستلزم نتيجة ما تقررره اللجنة إجراء مزيد من التنقيحات للمقترحات المقدمة في هذا التقرير.

التوجه العام

٤٩ - وافق مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بالقرار HSP/GC/21/1 الذي اعتمدته في دورته الحادية والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. وتهدف الخطة إلى جعل الأهداف التي يركز عليها برنامج موئل الأمم المتحدة أكثر دقة، وتشجيع التناسق والاتساق، وتعزيز دوره المحفّز من أجل تنفيذ برنامج عمله في برامج وما يتعلق بالمستوطنات البشرية من أهداف إنمائية متفق عليها دولياً تنفيذاً منسقاً. وقد جرى تنقيح هذا الإطار الاستراتيجي لكي يتماشى والخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل الموافق عليها، وفقاً للقرار HSP/GC/21/2.

٥٠ - وسيكون للموافقة على الخطة آثار على المدى القصير والمتوسط والطويل على الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل والميزانية لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وما بعدها. وتشمل هذه الآثار إدخال بعض التعديلات الطفيفة والتغييرات الموضوعية واستحداث أساليب عمل جديدة لكفالة جعل الأهداف التي تركز عليها برامج الموئل أكثر دقة، واتساق البرنامج، وتعزيز الإدارة المتمحورة حول النتائج. وستحدث هذه التغييرات بالضرورة على مدى فترة زمنية نظراً للالتزامات الحالية ولكون القدر الأكبر من موارد الميزانية مرصوداً سلفاً لأوجه إنفاق معينة.

٥١ - ويتولى مسؤولية المستوطنات البشرية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، الذي يؤدي مهمة مركز التنسيق لتنفيذ البرنامج في منظومة الأمم المتحدة. وتُستمد الولاية الحالية لموئل الأمم المتحدة من هدي جدول أعمال الموئل اللذين انبثقا من مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وهما "توفير المأوى المناسب للجميع" وتحقيق "التممية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر". وتُستمد ولاية البرنامج أيضاً من: القرار ٣٣٢٧ (د-٢٩) الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية؛ والقرار ١٦٢/٣٢ الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ والقرار ٢٠٦/٥٦ الذي حولت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). ويتلقى الموئل التوجيه من مجلس إدارته الذي يقدم تقاريره كل عامين إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن لجنة الممثلين الدائمين في نيروبي، التي تعمل كهيئة رسمية عاملة بين الدورات. وإن الولايات الهامة التي أُسندت إليه مؤخراً استُمدت من الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة الذي اعتمدته الجمعية في قرارها

د-٢٥/٢، ومن الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، من بينها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية مثل الهدف المتمثل في تحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، والواردة في نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المبرمة منذ عام ١٩٩٢، مثل الهدف ١٠ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المتعلق بالمياه والمرافق الصحية. ولاحقاً، أكدت الجمعية العامة من جديد على الهدفين المذكورين آنفاً في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي ركزت أيضاً على الحيلولة دون نشوء الأحياء الفقيرة بوصفها مسألة ذات أولوية في مجال المستوطنات البشرية. واستُمدت ولايات إضافية من الهيئات التداولية المعنية فيما يخص جدول أعمال القرن ٢١ (الفصول ٧ و ٢١ و ٢٨) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٥٢ - ويتزايد سكان المناطق الحضرية في العالم حالياً بمعدل يبلغ نحو ٧٠ مليون نسمة سنوياً. ونحو ٩٥ في المائة من النمو السكاني الإجمالي في المناطق الحضرية تحدث في البلدان النامية حيث يعيش بليون شخص في أحياء فقيرة مكتظة وخطرة على حياة البشر. وتتمثل التحديات الرئيسية في اتساع المدن بشكل فوضوي وعدم وجود المساكن اللائقة وعدم احترام حقوق شغل المسكن وفرص العمل غير المؤكدة ونقص الخدمات الأساسية، لا سيما المياه المأمونة والمرافق الصحية. وإن اتساع المدن السريع في معظم البلدان النامية استتبع تدهوراً في الأوضاع السكنية لفقراء المدن، في الوقت الذي تؤدي فيه الصراعات والكوارث إلى زيادة تعقيد المهمة الشديدة الصعوبة المتمثلة في إقامة مستوطنات بشرية مستدامة. ومواجهة التحدي الذي يشكله الفقر في المناطق الحضرية، ينبغي الاستعاضة عن السياسات التي تعزز الاستبعاد الاجتماعي والمادي بسياسات تقرر وتحترم حقوق الجميع، لا سيما النساء والفقراء والفئات الضعيفة والمحرومة، في التمتع بمستوى لائق من المعيشة لأنفسهم وأسرهم، بما في ذلك المستوى اللائق من الغذاء والكساء والمسكن والمياه والمرافق الصحية، والعمل المتواصل على تحسين الظروف المعيشية. ويقوم موئل الأمم المتحدة، بالتشاور والتعاون مع الحكومات، بوضع وتعزيز آليات لرصد أثر سياسات المستوطنات البشرية وبرامجها على حياة النساء والرجال والشباب والأطفال في المدن وسبل رزقهم، لا سيما من يعيشون في المناطق المنخفضة الدخل والأحياء الفقيرة.

٥٣ - ويستند برنامج الموئل إلى أربعة برامج فرعية متينة الروابط، وهي: توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛ ورصد جدول أعمال الموئل؛ والتعاون الإقليمي والتقني؛ وتمويل المستوطنات البشرية. وستعكس هذه الروابط في التعاون الوثيق بين البرامج

الفرعية، بينما توفر الحملة العالمية للتحضر المستدام مدخلا لجميع الأنشطة الواردة في برنامج العمل.

٥٤ - وتستند الاستراتيجية التي يتبعها الموثل للوفاء بولاياته على أربع دعائم تقابل برامج الفرعية الأربعة:

(أ) الدعوة إلى اعتماد معايير متفق عليها لتحسين حياة الفقراء ولا سيما سكان الأحياء الفقيرة، ولبناء قدرات الحكومات المركزية والسلطات المحلية باستخدام الحملة العالمية للتحضر المستدام كوسيلة رئيسية (البرنامج الفرعي ١: توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية)؛

(ب) إنتاج المعلومات وإدارة المعارف من أجل تقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ جدول أعمال الموثل ورصد ظروف المستوطنات البشرية واتجاهاتها، مع التركيز بشكل خاص على نشوء الأحياء الفقيرة وعلى الأحوال المعيشية لسكانها (البرنامج الفرعي ٢: رصد جدول أعمال الموثل)؛

(ج) القيام بأنشطة تنفيذية تركز على المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل اختبار الأساليب والمفاهيم التي يمكن تطبيقها على نطاق واسع ونقلها، وتقديم رد تقييمي لصانعي السياسات على جميع المستويات (البرنامج الفرعي ٣: التعاون الإقليمي والتقني)؛

(د) تيسير التمويل المراعي لمصالح الفقراء في مجالات الإسكان، والهياكل الأساسية والخدمات بالمناطق الحضرية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتحسين الأحوال المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة (البرنامج الفرعي ٤: تمويل المستوطنات البشرية).

٥٥ - وإن نتيجة عملية التخطيط الاستراتيجي والتنمية المؤسسية التي بدأت في عام ٢٠٠٥ قد أدمجت ضمن الإطار الاستراتيجي للبرنامج. كما روعيت في الإطار الاستراتيجي التوصيات الواردة في تقييم متعمق للبرنامج أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٥، E/AC.51/2005/3، وأقره مجلس إدارة الموثل في دورته العشرين في عام ٢٠٠٥. وقد دعت التوصيات إلى تعزيز التركيز على الأنشطة المعيارية للبرنامج، وتحقيق تلاحم أكبر بين ما ينفذ من أنشطة خاصة بالدعوة وأنشطة معيارية وأنشطة رصد وتنفيذ، وتوسيع قاعدة تمويل البرنامج. وركزت المرحلة الأولى من العملية، التي نُفذت على مدى عام ٢٠٠٦، على إعداد الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من خلال عملية تشاورية. وقد قُدمت الخطة إلى مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين في عام ٢٠٠٧، وتحدد الخطة خمسة مجالات رئيسية سيتم التركيز عليها، ولكل منها هدف

ومؤشرات الإنجاز. وهذه المجالات هي: تنفيذ عمليات فعالة في مجالي الدعوة والرصد وإقامة شراكات فعلية؛ وتنظيم المناطق الحضرية وإدارتها وتولي شؤونها بشكل قائم على المشاركة؛ واتخاذ إجراءات لصالح الفقراء في مجالي الأرض والسكن؛ وإقامة الهياكل الأساسية الضرورية وتقديم خدمات منخفضة التكاليف، السليمة بيئياً؛ وتعزيز نظم تمويل المستوطنات البشرية. وتم أيضاً تحديد مجال سادس من هذه المجالات هو الامتياز في مجال الإدارة. وتشكل هذه المجالات الخمسة الأساس لإنشاء إطار معياري وعملي محسّن يتكون من استراتيجية معززة لإقامة الشراكات والتواصل وفي برنامج متكامل للأنشطة يُنفذ على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

٥٦ - وفيما يلي بعض عناصر الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل الواردة في هذه الوثيقة:

(أ) تعزيز أنشطة البرنامج المعيارية التي تقودها حملة التحضر المستدام العالمية المتكاملة التي أُعيد إحيائها من خلال علاقتها الوطيدة بالبرامج العالمية واتساقها مع هدف إعلان الألفية المعني بالأحياء الفقيرة (انظر الفقرة ٦١ أدناه)؛

(ب) نقل أنشطة التمويل الحضري وتمويل الإسكان المدرجة سابقاً في إطار البرنامج الفرعي ٢، وأنشطة المياه والمرافق الصحية والهياكل الأساسية المدرجة سابقاً تحت البرنامج الفرعي ١، إلى البرنامج الفرعي ٤ بهدف كفالة قدر أكبر من التلاحم بين الأنشطة المترابطة جوهرياً؛

(ج) إجراء تنقيح أولي للإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بما يتفق والخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل.

٥٧ - وسيواصل موئل الأمم المتحدة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية، وتمكين المرأة. وقد حظيت جهود البرنامج في مجال تعزيز إمكانية حصول المرأة على المسكن بمزيد من الدعم من الجمعية العامة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠، الفقرة ٥٨) بضمان تمتع المرأة بحرية وعلى قدم المساواة مع الرجل بالحقوق في الملكية والميراث وكفالة ضمان حيازتها للممتلكات والمساكن.

٥٨ - ويتركز عمل الموئل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان التي تحتاج إلى مساعدات للتعافي والتعمير في مراحل ما بعد الصراعات والكوارث. و، هو، بوصفه مركز التنسيق لعملية تنفيذ برنامج المستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة، سيقوم بالتنسيق والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وخارج إطار الأمم المتحدة، سيتعاون الموئل كذلك مع الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية

ومصارف التنمية الإقليمية والقطاع الخاص وغير ذلك من شركاء في جدول أعمال الموئل. ويُعد المنتدى الحضري العالمي، الذي يعقد اجتماعاً كل عامين لتناول المسائل الملحة المتعلقة بالمستوطنات البشرية، إحدى آليات التعاون الهامة مع الحكومات وشركاء برنامج الموئل. وسيُعقد المنتدى اجتماعه القادم في نانجينغ، في الصين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

البرنامج الفرعي ١

توفير المأوى، والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

هدف المنظمة: تحسين الأوضاع السكنية لفقراء العالم وضمان التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ارتفاع عدد الحكومات والسلطات المحلية التي تعتمد وتنقح وتنفذ سياسات مراعية لمصالح الفقراء وكبار السن وللمنظور الجنساني، لتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها تمشياً مع هدف إعلان الألفية المتعلق بالأحياء الفقيرة	(أ) تحسين إمكانية حصول الفئات الضعيفة، وخاصة الفقراء، على المساكن والممتلكات والأرض من أجل تحقيق هدف إعلان الألفية المتعلق بالأحياء الفقيرة
'٢' ارتفاع عدد الحكومات والشركات والتحالفات التي تشجع وتعتمد وتنفذ استراتيجيات فعالة بشأن المساكن، وتحسن أطر العمل والقدرات التنظيمية التي تكفل الأعمال التدريجي للحقوق في السكن والأرض والملكية	(ب) تحسين القدرات في مجالي إدارة شؤون المناطق الحضرية وتنظيمها بطريقة قائمة على المشاركة وخاضعة للمساءلة ومراعية لمصالح الفقراء وكبار السن وللمنظور الجنساني
'٣' ارتفاع عدد الشركاء والتحالفات التي تتخذ تدابير من أجل تخفيض حالات الإخلاء القسري التعسفية وغير القانونية	(ب) تحسين القدرات في مجالي إدارة شؤون المناطق الحضرية وتنظيمها بطريقة قائمة على المشاركة وخاضعة للمساءلة ومراعية لمصالح الفقراء وكبار السن وللمنظور الجنساني
(ب) '١' ارتفاع عدد الحكومات التي تعتمد وتنقح وتنفذ سياسات وتشريعات وخطط عمل وطنية، وتوطد الترتيبات المؤسسية للتخطيط والإدارة، من أجل تعزيز الإدارة الرشيدة لشؤون المناطق الحضرية	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

٢' ارتفاع عدد المدن التي تقيس مستوى استدامة المناطق الحضرية وإدارة شؤونها، وتطبق أدوات لتنظيمها وإدارة شؤونها وتروج استخدامها؛ وتعتمد استراتيجيات لتكون إدارة شؤون المناطق الحضرية مراعية لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني

٣' ارتفاع عدد الشركاء في جدول أعمال الممثل الذين يقومون بتكييف أدوات تنظيم المناطق الحضرية وإدارة شؤونها، وتطبيقها وترويجها

(ج) تحقيق المزيد من الإنجازات المتمحورة حول النتائج بفضل التعاون مع السلطات المحلية وهيئاتها

(د) ١' ارتفاع عدد الحكومات والمدن العاملة مع الممثل من أجل إنشاء أطر عمل لتعزيز القدرات على الإدارة البيئية في المناطق الحضرية من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

٢' ارتفاع عدد المدن والبلديات العاملة مع الممثل لجعل المدن أكثر أماناً من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

٣' ارتفاع عدد الحكومات والمدن التي تضطلع بإدارة المستوطنات البشرية التي تمر بأزمات عبر تنفيذ مشاريع ترمي إلى الحد من مخاطر الكوارث وإنعاش المستوطنات البشرية على نحو مستدام

(هـ) ارتفاع عدد المؤسسات الوطنية والدولية المعنية بالتدريب وبناء القدرات التي تستخدم أدلة وطرائق الممثل في توفير المسكن والتنمية الحضرية المستدامة

(ج) توطيد العلاقات مع السلطات المحلية وهيئاتها

(د) تعزيز القدرات والدعوة على الصعيد الوطني لتنمية المناطق الحضرية أكثر استدامة وأكثر أماناً وأقل عرضة للتأثر بالكوارث وأكثر قدرة على التعامل مع حالات ما بعد الصراعات والكوارث

(هـ) تعزيز المؤسسات الوطنية والدولية المعنية بالتدريب وبناء القدرات من أجل تحقيق أثر أكبر في مجال تلبية الاحتياجات الحالية والناشئة المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات، وذلك في مجال التنمية الحضرية المستدامة للمساكن والمستوطنات البشرية

الاستراتيجية

٥٩ - تتولى شعبة توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية مسؤولية هذا البرنامج الفرعي. وستضطلع الشعبة بدور رائد في تنفيذ مجال التركيز ٢، وهو المشاركة في تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها وتولي شؤونها، ومجال التركيز ٣، وهو اعتماد خطط لتوزيع الأرض والمساكن لصالح الفقراء، وستسهم أيضاً في مجالات التركيز الثلاثة الأخرى كونهما مجالات شاملة. وسيتم إطلاق الاستراتيجية الرئيسية للبرنامج الفرعي، المكونة من الدعوة على النطاق العالمي، في إطار الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي والحملة العالمية للتحضر المستدام وتطوير شبكة التنمية الحضرية المستدامة العالمية، وستدعمها برامج عالمية. وسترافق مع هذه الحملة جهود لتحقيق الهدف ٧ والغايات ٩ و ١٠ و ١١ من إعلان الألفية. وتتمثل استراتيجية تنفيذ برنامج العمل في ما يلي:

(أ) سيسعى البرنامج الفرعي إلى تعبئة كل الشركاء في برنامج الموئل لتعزيز بروز قضايا التحضر وزيادة أثرها على الصعيد العالمي، ليس لتحقيق هدف تحسين الأحياء الفقيرة فحسب، بل أيضاً لتحقيق درجة أعلى من التنمية الحضرية المستدامة. وستكون الحملة العالمية من أجل التحضر المستدام بمثابة نقطة انطلاق لتنفيذ برنامج الموئل وربط الأنشطة التنفيذية والمعارف العالمية على جميع الأصعدة من خلال وضع إطار معياري وتنفيذي معزز وتطبيقه. وسينصب التركيز بوجه خاص على أشكال جديدة من التخطيط الحضري بوصفها أجزاء لا تنجز من التنمية المستدامة، وإدارة المناطق الحضرية بطريقة رشيدة، وطرائق مجدية من حيث التكلفة لتحقيق منع نشوء الأحياء الفقيرة ولتحسينها، كما شددت على ذلك الجمعية العامة في الفقرة ٥٦ (م) من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

(ب) وخلال فترة السنتين، سيعزز الموئل شراكته الاستراتيجية مع السلطات المحلية وجمعياتها، ولا سيما مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، وسيقدم الخدمات الاستشارية ويقوم بأعمال الدعوة. وسيجري تطوير وتعزيز برنامج مدن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وبرامج مشابهة من مناطق أخرى، كوسيلة للإسهام في تحقيق أهداف إعلان الألفية؛

(ج) إن البرامج العالمية، التي تشمل أنشطة معيارية وأنشطة لبناء القدرات وإدارة المعارف المتعلقة باحترام حقوق شغل السكن، وحقوق السكن والملكية، وإدارة الأراضي والممتلكات، وإدارة البيئة الحضرية، وإدارة الشؤون الحضرية، بما في ذلك اللامركزية، ومنع الكوارث وإدارتها وجعل المدن أكثر أمناً، ستُنجز في إطار الحملة، دعماً للإطار المعياري والتنفيذي المعزز، مما يساعد على ترجمة العمل المعياري إلى إجراءات عملية في الحياة الواقعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمع المحلي؛

(د) إن القدرة على الاضطلاع على الصعيدين الوطني والمحلي بالتخطيط الفعال وإدارة المأوى وتوفيره والأراضي والهياكل الأساسية والخدمات، ستكون مدعومة ببرامج مخصصة للتدريب ولبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. واستجابة لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، ستجري زيادة الروابط مع الجامعات وتحديد الجامعات الشريكة للموئل. ومن بين الجوانب الخاصة التي ستميز هذه الاستراتيجية هو التركيز على دور المرأة والشباب ومنظمات المجتمع المحلي كمشاركين ومستفيدين فعليين في إطار الجهود المبذولة من أجل تحسين أحوال المأوى وإدارة المناطق الحضرية والحصول على الخدمات الأساسية.

البرنامج الفرعي ٢

رصد جدول أعمال الموئل

هدف المنظمة: رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق غايات جدول أعمال الموئل وأهداف إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن الأحياء الفقيرة ومياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية، والتوعية العالمية بقضايا المستوطنات البشرية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' ارتفاع عدد المقالات المنشورة في وسائط الإعلام بشأن التقرير العالمي للمستوطنات البشرية وبشأن تقرير حالة مدن العالم	(أ) تحسين التوعية على الصعيد العالمي بين الحكومات، والسلطات المحلية والشركاء في جدول أعمال الموئل في ما يتعلق بأحوال واتجاهات المستوطنات البشرية، بما في ذلك التحضر وأفضل الممارسات، وكذلك في ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق الغايات ذات الصلة من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
٢' ارتفاع عدد الجامعات ومؤسسات البحوث والتدريب التي تستخدم في برامجها التعليمية والتدريبية التقرير العالمي للمستوطنات البشرية وتقرير حالة مدن العالم وقاعدة بيانات أفضل الممارسات	
٣' ارتفاع عدد المراصد الحضرية التي تستعمل نظم المعلومات الحضرية، مثل البرنامج الحاسوبي UrbanInfo تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية، لأغراض الإدارة الحضرية أو وضع السياسات أو تخطيط المناطق الحضرية	
٤' ارتفاع عدد الممارسات الداخلية وأفضل الممارسات الأخرى التي تُوثق وتُنشر وتُحلَّل نظراً لآثارها على السياسات ومدى قدرتها على تحسينها	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

- (ب) ازدياد وعي الحكومات والسلطات المحلية والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل. بمساهمة الاقتصاد الحضري والإقليمي في التنمية الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للروابط الاقتصادية الريفية - الحضرية
- (ب) '١' ارتفاع عدد الطلبات المقدمة من الحكومات والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل للحصول على المبادئ التوجيهية للموئل واستراتيجياته المتعلقة بالروابط المتوازنة بين المناطق الريفية والحضرية في تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها، وذلك ضمن السياق الواسع لخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر
- '٢' ارتفاع عدد الطلبات المقدمة من الحكومات والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل للحصول على المعلومات والمشورة العامة المتصلة بمسائل تنمية الاقتصاد الحضري، ضمن السياق الواسع لخطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر
- (ج) ازدياد وعي الحكومات والسلطات المحلية والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل بتعزيز القدرة على تعميم المنظور الجنساني والشراكات وشواغل الشباب في أنشطة المستوطنات البشرية
- (ج) '١' ارتفاع عدد برامج المستوطنات البشرية التابعة للموئل والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل، التي تعمم المنظور الجنساني وتعزز تمكين المرأة.
- '٢' ارتفاع عدد برامج موئل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في جدول أعمال الموئل، التي تعمم الشراكات الاستراتيجية على الصعد العالمي والوطني والمحلي
- '٣' ارتفاع عدد برامج المستوطنات البشرية التي تعمم مراعاة شواغل الشباب وتعزيز التنمية التي يترجمها الشباب
- '٤' عدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما فيها تلك القائمة على تحقيق الأرباح، وعلى المسؤولية الاجتماعية للشركات، وشراكات المجتمع المحلي الميسرة على الصعد العالمي والوطني والمحلي

الاستراتيجية

٦٠ - تتولى مسؤولية هذا البرنامج شعبة الرصد والبحوث. ويندرج العمل الأساسي للبرنامج الفرعي ٢ ضمن مجال التركيز ١ للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، ألا وهو "فعالية جهود الدعوة والرصد وإقامة الشراكات"، على الرغم من أن عمل البرنامج، من حيث الجوهر، عمل شامل، فإنه يساهم في جميع مجالات التركيز الجوهرية الأخرى للخطة. وتتمثل الاستراتيجية في العمل والتعاون بشكل وثيق مع الشركاء في جدول أعمال الممثل وإنشاء مراصد حضرية وطنية ومحلية لبذل جهد منسق ومنظم للقيام بما يلي:

(أ) جمع ومقارنة وتحليل وتوثيق ونشر البيانات العالمية والوطنية والمعلومات القائمة على الوقائع، والمتعلقة بأحوال واتجاهات المستوطنات البشرية، بما في ذلك المؤشرات، وأفضل الممارسات والسياسات الرشيدة والتشريعات التمكينية، من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف جدول أعمال الممثل وأهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، ولا سيما ما يتعلق منها بالأحياء الفقيرة ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، واستخدام مثل هذه البيانات والمعلومات لوضع البرامج؛

(ب) تحديد وتطوير واختبار ونشر وتعزيز وتعميم سياسات واستراتيجيات جديدة وابتكارية واستراتيجيات تتعلق بمجالات التركيز الخمسة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، بما في ذلك تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها، والتنمية الاقتصادية الحضرية، والروابط الإنمائية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، والحد من الفقر وتوفير فرص العمل في الحضر، والتمكين الجنساني وتمكين المرأة، والشراكات الاستراتيجية والشباب؛

(ج) التوعية بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحسين المآوي وما يتصل بها من هياكل أساسية لصالح الفقراء وبالقدرة على تحسينها؛

(د) تشجيع نقل وتبادل الدروس المستخلصة من أفضل الممارسات على أساس العلاقة بين بلدان الشمال والجنوب وبين كل بلد في الجنوب والآخر؛

(هـ) نشر النتائج والاستنتاجات من خلال مختلف المنشورات، بما فيها التقريران الرئيسيان التاليان: التقرير العالمي للمستوطنات البشرية وتقرير حالة مدن العالم.

البرنامج الفرعي ٣

التعاون الإقليمي والتقني

هدف المنظمة: تعزيز وصياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمناطق الحضرية والإسكان، وتنمية القدرات ذات الصلة، في المقام الأول على الصعيدين الوطني والمحلي.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' ارتفاع عدد البلدان التي تعزز قدرة مؤسساتها على وضع استراتيجيات للحد من الفقر في المناطق الحضرية	(أ) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمستوطنات البشرية، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الفقر في المناطق الحضرية والتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان
٢' ارتفاع عدد البلدان التي تعزز كفاءة مؤسساتها للتصدي للكوارث والحد من الضعف أمامها	
١' ارتفاع عدد البلدان التي تعتمد السياسات الحضرية المحسنة، وفقاً للحملة العالمية من أجل التحضر المستدام	(ب) تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالسكن وتنمية المناطق الحضرية وفقاً للمعايير العالمية التي وضعها الممثل وزيادة المعرفة الإقليمية للأحوال والاتجاهات الحضرية
٢' ارتفاع عدد البلدان التي تنفذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتحسين الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها	
٣' ارتفاع عدد الشركاء المشاركين في رصد أحوال المستوطنات البشرية من خلال توثيق أفضل الممارسات وإعداد تقارير وطنية وإقليمية عن حالة المدن	
١' ارتفاع عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أدمجت التحضر المستدام الذي يراعي مصالح الفقراء في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	(ج) زيادة إدماج التحضر المستدام في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر
٢' عدد وثائق البرامج القطرية الشاملة التي وُضعت خصيصاً للبلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة" التي تستضيف مديري برنامج الممثل	

الاستراتيجية

٦١ - تتولى مسؤولية هذا البرنامج الفرعي شعبة التعاون الإقليمي والتقني. وبغية تحقيق هذا الهدف يجمع موئل الأمم المتحدة بين المهام المعيارية والمهام العملية. وتتضمن المهام المعيارية تحديد المعايير واقتراح القواعد والمبادئ، وتقديم أمثلة على أفضل الممارسات والسياسات الرشيدة القائمة على الخبرات المكتسبة على الصعيد القطري. وسترکز شعبة التعاون الإقليمي والتقني، خلال تنفيذها للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، على مجالات التركيز الفنية الخمسة على الصعيدين القطري والإقليمي. وتتضمن استراتيجية تنفيذ الهدف ما يلي:

(أ) تشمل الأنشطة العملية تقديم المساعدة التقنية في مجال وضع السياسات، وبرامج بناء القدرات والمشاريع الإرشادية التي تدعم العمل المعياري الذي يضطلع به الموئل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بناء على طلب حكوماتها. وسيستمر مديرو برامج الموئل الوطنية في دعم الأنشطة المعيارية والتشغيلية، والمساهمة في رصد وتنفيذ جدول أعمال الموئل وأهداف إعلان الألفية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والمحلي. وبغية تعزيز العمليات على المستوى القطري، سيعمل الموئل على امتلاك مديري برنامج الموئل مستوى جيداً من المعرفة بقضايا التحضر المستدام والقدرة على دعم الحكومات والشركاء الآخرين على الصعيد القطري كأعضاء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. إضافة إلى ذلك، سيؤدي مديرو برنامج الموئل دوراً محفزاً على الصعيد القطري لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، ولا سيما في البلدان المشمولة بالبرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة" التي تستضيف مديري برنامج الموئل. وسيكون دورهم حاسماً للغاية نظراً إلى أن الجمعية العامة دعت في الفقرة ٢٢ (أ) من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. إضافة إلى ذلك، سينصب التركيز، بشكل رئيسي، على تبادل الخبرات العامة ضمن المناطق والمناطق دون الإقليمية، وعلى الرصد الإقليمي؛

(ب) ستقوم المكاتب الإقليمية بتنسيق الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والقطري، وستسهم في استراتيجية إدارة المعرفة بالتعاون الوثيق مع جميع البرامج الفرعية الأربعة. وستدعم الأنشطة العملية على الصعيد القطري، وستواصل بناء القدرات في مجال الوقاية من الكوارث وإدارتها وكفالة التصدي على نحو سريع وفعال للأزمات والكوارث التي تنشأ بعد انتهاء الصراع، حسب الاقتضاء؛

(ج) من المتوقع أن تشارك النساء والشباب والمستون والمعوقون مشاركة حيوية في البرامج والمشاريع المنفذة في إطار البرنامج الفرعي وأن يستفيدوا منها.

البرنامج الفرعي ٤

تمويل المستوطنات البشرية

هدف المنظمة: . تيسير تعبئة الاستثمارات المتأتية من المصادر الدولية والمحلية لدعم توفير المأوى اللائق والمياه والمرافق الصحية وما يتصل بذلك من برامج إنمائية للهياكل الأساسية، ومؤسسات وآليات تمويل الإسكان، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' اتخاذ ترتيبات مؤسسية تشمل إنشاء صندوق استثماري لتنفيذ عمليات تجريبية تمنح بموجبها مبالغ واجبة السداد بغية توفير المساكن والهياكل الأساسية بأسعار مقبولة، مع التركيز بوجه خاص على السكان ذوي الدخل المنخفض في المستوطنات غير النظامية والأحياء الفقيرة. ٢' عدد البلدان التي تنفذ هذه العمليات إضافة إلى اعتماد آليات مالية ابتكارية أخرى ٣' عدد الإجراءات والمبادئ التوجيهية العملية التي وضعت لتعزيز الترتيبات المؤسسية اللازمة للمؤسسة من أجل العمليات الأولية المشار إليها أعلاه	(أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية الخاصة بمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بصورة فعالة من أجل مساعدة الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل في تعبئة الاستثمارات اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية لصالح الفقراء، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
١' عدد البلدان التي تعمل مع المؤسسة لتعزيز آليات تمويل المساكن وما يتصل بها من هياكل أساسية ٢' عدد الصكوك المالية والمشاريع الممكن أن تمويلها المصارف والتي جرى تصميمها وتجميعها وتطبيقها بفعالية ٣' ارتفاع معدل الاستثمار العام ورأس المال الخاص والادخارات المشتركة، الذي جُمع لتحسين مستوى الأحياء الفقيرة، بما فيها المياه والمرافق الصحية وبرامج الحيلولة دون نشوء الأحياء الفقيرة على الصعيد القطري	(ب) زيادة الاستثمار في تنمية المستوطنات البشرية، الذي تتولى المؤسسة جمعه مع مرفق تحسين مستوى الأحياء الفقيرة التابع لها، من مصادر محلية من القطاعين الخاص والعام، عن طريق آليات ابتكارية لتمويل المساكن وما يتصل بها من هياكل أساسية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تحسين القدرات والبيئة من أجل تيسير توفير الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية وإمكانية الحصول عليها في المستوطنات الحضرية. بمختلف أحجامها، ولاسيما مياه الشرب النقية والمرافق الصحية، وذلك لتحقيق هدف إعلان الألفية	٤' عدد البلدان التي عززت السياسات والإصلاحات التنظيمية ذات الصلة والترتيبات المؤسسية التي تيسر تعبئة الاستثمارات العامة والادخارات المشتركة ورأس المال الخاص لتوفير مساكن بأسعار مقبولة وما يتصل بها من هياكل أساسية
(ج) تحسين القدرات والبيئة من أجل تيسير توفير الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية وإمكانية الحصول عليها في المستوطنات الحضرية. بمختلف أحجامها، ولاسيما مياه الشرب النقية والمرافق الصحية، وذلك لتحقيق هدف إعلان الألفية	١' ارتفاع عدد البلدان التي تنفذ سياسات واستراتيجيات وبرامج مصممة لزيادة إمكانيات الحصول على مياه الشرب النقية والإفادة من المرافق الصحية الأساسية وما يتصل بها من هياكل أساسية واستدامة إمكانية الحصول عليها
(د) توسيع نطاق الشراكات بين موئل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تكفل أن أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة تؤدي إلى زيادة المؤسسات المالية وحشدتها للاستثمارات لتوفير مساكن بأسعار مقبولة وما يتصل بها من هياكل أساسية، مما يؤدي إلى زيادة تماسك وتأثير المساعدة الإنمائية	٢' ارتفاع عدد المراكز الحضرية بجميع أحجامها في البلدان النامية المستفيدة من الإصلاحات الوطنية لتحسين خدمات مياه الشرب النقية والمرافق الصحية والتخلص من النفايات الصلبة وما يتصل بها من هياكل أساسية ٣' ارتفاع عدد البلدان التي تعمل مع موئل الأمم المتحدة على تعزيز إمكانية الحصول على خدمات متنوعة وفعالة في مجال الطاقة وإمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام ووسائل النقل غير المزودة بمحرك
(د) توسيع نطاق الشراكات بين موئل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تكفل أن أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة تؤدي إلى زيادة المؤسسات المالية وحشدتها للاستثمارات لتوفير مساكن بأسعار مقبولة وما يتصل بها من هياكل أساسية، مما يؤدي إلى زيادة تماسك وتأثير المساعدة الإنمائية	٤' ارتفاع عدد البلدان التي لديها مرافق للمياه وسعت نطاق خدماتها لتشمل المستوطنات غير النظامية بالحصول على تمويل أكبر عن طريق وضع أسس للمقارنة من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بدينها
(د) توسيع نطاق الشراكات بين موئل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تكفل أن أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة تؤدي إلى زيادة المؤسسات المالية وحشدتها للاستثمارات لتوفير مساكن بأسعار مقبولة وما يتصل بها من هياكل أساسية، مما يؤدي إلى زيادة تماسك وتأثير المساعدة الإنمائية	١' عدد الشراكات المقامة لزيادة المخصصات الاستثمارية لتحسين المستوطنات البشرية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

٢٠٠٠ رفع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية
لمستوى القروض وحافظات ضمانات القروض
لتوفير المساكن بأسعار مقبولة والهياكل الأساسية
الناجمة عن تلك الشراكات

الاستراتيجية

٦٢ - تتولى مسؤولية هذا البرنامج الفرعي شعبة تمويل المستوطنات البشرية التي تمثل المركز المؤسسي لأنشطة مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية. وتكرس المؤسسة أنشطتها للعمل مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والدولية والإقليمية من أجل تعبئة الموارد اللازمة لاتخاذ مبادرات لتوفير المساكن بأسعار مقبولة والمياه والمرافق الصحية وما يتصل بها من هياكل أساسية. وستضطلع شعبة تمويل المستوطنات البشرية، عند تنفيذها للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، بدور ريادي في مجالي التركيز ٥، وهو تعزيز نظم تمويل المستوطنات البشرية، ومجال التركيز ٤، وهو الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية الحضرية السليمة بيئياً، كمجالين رئيسيين للعمل. وستربطهما بجميع مجالات التركيز الأخرى. وتتضمن استراتيجية تنفيذ الهدف ما يلي:

(أ) استهلال برنامج مدته أربع سنوات لتنفيذ العمليات التجريبية التي تُمنح بموجبها مبالغ واجبة السداد من أجل المساكن والهياكل الأساسية المخصصة لذوي الدخل المنخفض في سياق الهيئات التمويلية العالمية الأخرى، مع اتخاذ الترتيبات المؤسسية والإجراءات والمبادئ التوجيهية العملية المناسبة، بما في ذلك تلك المطلوبة من أجل إرساء تنفيذ هذه العمليات وغيرها من الآليات المالية الابتكارية، وذلك بالاستناد إلى الأدوات والشبكات الخاصة بالصندوق الاستثماري للمياه والمرافق الصحية ومرفق تحسين مستوى الأحياء الفقيرة؛ والغرض من ذلك هو تعبئة الموارد بمزيد من الفعالية من القطاعين العام والخاص على السواء، من أجل المأوى وما يتصل به من هياكل أساسية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات سكان الأحياء الفقيرة وذوي الدخل المنخفض وعلى تنفيذ هدف إعلان الألفية المتعلق بتحسين مستوى الأحياء الفقيرة وهدف نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلق بالحيولة دون نشوء الأحياء الفقيرة (انظر القرار ١/٦٠، الفقرة ٥٦ (م))؛

(ب) إعداد اختصاصات لجنة التوجيه والرصد التي ستشكل لتُعنى بالعمليات التجريبية التي تُمنح بموجبها مبالغ واجبة السداد وغيرها من العمليات الابتكارية المخصصة لتمويل المساكن والهياكل الأساسية لصالح الفقراء واتخاذ المبادرات الخاصة بعملية تحسينها؛

(ج) تشكيل فريق عمل في إطار المؤسسات المالية القائمة وهيئات الأمم المتحدة المختصة ومستثمرين آخرين لتحديد وتقييم جملة أمور، منها المخاطر والشروط المسبقة والمنهجيات وغيرها من الوسائل اللازمة للترتيبات المالية الابتكارية؛

(د) تقديم المساعدة التقنية ومبالغ أولية لأهداف محددة من خلال مرفق تحسين مستوى الأحياء الفقيرة التابع للمؤسسة، لوضع آليات لتعبئة المدخرات ورؤوس الأموال المحلية ودعمها، بهدف تحسين فرص توافر المساكن بأسعار مقبولة، واللائق من المأوى والهياكل الأساسية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والقيام، بناء على طلب الحكومات، بتقديم المشورة التقنية وتيسير عمليات التحاور بين الأقران التي تستهدف تعزيز أطر السياسات الوطنية والإصلاحات التنظيمية والترتيبات المؤسسية التي يمكن للدول الأعضاء استخدامها لتمكين المصارف الخاصة وشركات التأمين ومؤسسات التمويل البالغ الصغر ومؤسسات الادخار والائتمان القائمة على المجتمع المحلي من تمويل مساكن بأسعار مقبولة وما يتصل بها من هياكل أساسية، ومن ثم حشد قدر محدود من الاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(هـ) تعزيز الاستثمار لصالح الفقراء في المياه والمرافق الصحية عن طريق إقامة شراكات استراتيجية بين أصحاب المصالح الرئيسيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي والبلديات ومشغلي المرافق من القطاع الخاص والمؤسسات المالية والحكومات المركزية، بالاعتماد على برنامجي توفير المياه للمدن الأفريقية وتوفير المياه للمدن الآسيوية، اللذين يرميان إلى تعزيز قدرة المدن على تحسين التغطية بشبكة المياه على صعيد البلديات. وسيجري التركيز بشكل رئيسي على استراتيجيات التغيير التي تتولى شأها جهات محلية وعلى الأنشطة المصممة لتعزيز الإرادة السياسية لاعتماد سياسات وأنظمة استثمارات لصالح الفقراء. وفي هذا السياق، سيستخدم الصندوق الاستثماري للمياه والمرافق الصحية كأداة لدعم وتحسين فعالية المعونة الواردة من مصادر مانحة وإجراء اختبار ميداني لتصاميم الاستثمارات لمعرفة قابليتها للاستدامة في المدى البعيد؛

(و) العمل مع مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وسائر المصارف الإنمائية والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة وسائر الشركاء ذوي الصلة، من أجل ربط أنشطة موئل الأمم المتحدة المعيارية وأنشطته في مجال التعاون التقني بحافظات استثمارات مؤسسات التمويل، وتعبئة التمويل من المصادر الدولية للاضطلاع بدور حفاز وتحضيري في مجال تعبئة الاستثمارات المحلية بهدف تحسين مستوى الأحياء الفقيرة وإنشاء مستويات بشرية لصالح الفقراء.

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٦٣ - جرى تنقيح السرود البرنامجية في إطار البرنامج الفرعي ٧، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية. وأشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦١ إلى طلبها إلى الأمين العام في الفقرة ١٢ من قرارها ٢٣٥/٦٠ أن يقدم خطة عمل شاملة لتعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولاحظت مع التقدير التدابير التي اتخذها الأمين العام في تقريره (A/61/471) من أجل تحديد دور المكاتب دون الإقليمية ومهمتها كيما يتسنى تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/60/120). وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يُحدد عنصر منفصل لكل مكتب من المكاتب دون الإقليمية في ميزانيتها لفترة السنتين، بحيث تكون الإنجازات المتوقعة وكل عناصر الإطار المنطقي الأخرى خاصة تحديداً بمكتب دون إقليمي. وعلى النحو المشار إليه في المرفق الثاني من تقرير الأمين العام (A/61/471) ترتبط الإنجازات المتوقعة وكل عناصر الإطار المنطقي تحديداً بمكتب دون إقليمي. وتقع المكاتب دون الإقليمية الخمسة التي تتولى مسؤولية تنفيذ عناصر البرنامج الفرعي في: (أ) الرباط، المغرب، لشمال أفريقيا (ب) نيامي، النيجر، لغرب أفريقيا (ج) ياوندي، الكاميرون لوسط أفريقيا (د) كيغالي، رواندا لشرق أفريقيا (هـ) لوساكا، زامبيا للجنوب الأفريقي.

٦٤ - وترتبط استراتيجية البرنامج الفرعي بكل عنصر من عناصره الخمسة.

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الإقليمي، عن طريق المبادرة بتنفيذ أنشطة عملية تنصب على الأولويات المحددة لمنطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية ضمن الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، على صياغة سياسات وبرامج متسقة في مجالي الاقتصاد الكلي والمجال القطاعي وتنفيذها، وذلك لتلبية الأولويات الإنمائية دون الإقليمية الرئيسية في شمال	(أ) '١' ارتفاع عدد مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تتاح للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في المجالات ذات الأولوية لمنطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية؛

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'٢' ارتفاع عدد المستفيدين من مشاريع التدريب	أفريقيا، لا سيما إدارة تنمية الموارد المائية واستغلالها؛ والهجرة وفرص العمل وخلق الوظائف؛ والتجارة (التجارة الإقليمية والتجارة العالمية)؛ وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
(ب) '١' ارتفاع عدد الأنشطة المشتركة مع الشركاء الرئيسيين على الصعيدين دون الإقليمي والقطري، بما في ذلك الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة	(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات ووضع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في شمال أفريقيا
'٢' توسيع نطاق نشر المعارف، وبخاصة المنشورات الرئيسية، والدراسات القائمة على الطلب وورقات السياسات العامة	
'٣' زيادة الدول الأعضاء مساهمتها في إعداد قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوسيع نطاق نشر قواعد البيانات هذه	
(ج) توسيع نطاق نشر تقارير الاجتماعات والمؤتمرات المهمة، بما في ذلك الدورات الوزارية السنوية للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا واجتماع اللجنة السنوي/المؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين	(ج) تعزيز دور الأجهزة الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي عن طريق تحسين التواصل الشبكي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في برنامج التنمية دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة : تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التكامل الإقليمي، بتصدر الجهود الرامية إلى إنجاز أنشطة تنفيذية تستهدف تحقيق الأولويات المحددة لكل جزء من أجزاء المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، في إطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في المجالات ذات الأولوية لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية؛	(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج بشأن المسائل التي تتناول الأمن الغذائي والاستدامة البيئية؛ وتطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار؛ والعمالة والحد من الفقر؛ والتعمير والإنعاش والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع؛
'٢' حدوث زيادة في عدد المستفيدين من البرامج التدريبية؛	(ب) تعزيز الشراكات على المستوى دون الإقليمي والمستوى القطري لدعم جهود الدعوة المتعلقة بالسياسات، وصنع السياسات وتنفيذ البرامج المتعددة السنوات الموضوعية بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمساهمة في تنفيذ البرامج القائمة الموضوعية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
'٣' حدوث زيادة في عدد الأنشطة المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والشركاء الرئيسيين على المستويين دون الإقليمي والقطري، بما في ذلك الأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛	(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على المستوى دون الإقليمي من خلال تحسين التواصل الشبكي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في برنامج التنمية دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية
'٤' زيادة نشر المعارف، لا سيما المنشورات الرئيسية والدراسات وورقات السياسات التي هي موضع طلب؛	
'٥' زيادة مساهمات الدول الأعضاء في قواعد بيانات اللجنة وإفادتهم منها	
(ج) حدوث زيادة في حجم نشر تقارير الاجتماعات والمؤتمرات الهامة، بما في ذلك الصادرة عن اللجان الحكومية الدولية للخبراء، والاجتماع السنوي للجنة/مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.	

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

الهدف المنظمة : تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التكامل الإقليمي، بتصدر الجهود الرامية إلى إنجاز أنشطة تنفيذية تستهدف تحقيق الأولويات المحددة لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، داخل الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' حدوث زيادة في عدد مشاريع بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في المجالات ذات الأولوية للمنطقة دون الإقليمية	(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مواءمة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي لتلبية الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، بما في ذلك إدارة الاقتصاد الكلي؛ والنقل وتطوير الهياكل الأساسية؛ والتعمير والإنعاش والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع؛ والأمن الغذائي؛ وتطوير
'٢' زيادة عدد المستفيدين من مشاريع التدريب	(ب) تعزيز الشراكات على المستويين دون الإقليمي والقطري لدعم جهود الدعوة المتعلقة بالسياسات، ووضع السياسات وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في وسط أفريقيا
(ب) '١' حدوث زيادة في عدد الأنشطة المشتركة مع الشركاء الرئيسيين على المستويين دون الإقليمي والقطري، بما في ذلك الأفرقة القطرية للأمم المتحدة	
'٢' حدوث زيادة في نشر المعارف، لا سيما المنشورات الرئيسية، والدراسات وورقات السياسات موضع الطلب	
'٣' زيادة مساهمات الدول الأعضاء في قواعد بيانات اللجنة وإفادتهم منها	
(ج) حدوث زيادة في نشر تقارير الاجتماعات والمؤتمرات الهامة بما في ذلك الصادرة عن اللجان الحكومية الدولية للخبراء والاجتماع السنوي للجنة/مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على المستوى دون الإقليمي من خلال تحسين التواصل الشبكي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في برنامج التنمية دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الكيانات دون الإقليمية

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة : تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التكامل الإقليمي، بتصدر الجهود الرامية إلى إنجاز أنشطة تنفيذية تستهدف أولويات محددة لمنطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، داخل الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' حدوث زيادة في عدد المشاريع الهادفة إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في المجالات ذات الأولوية لمنطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية؛	(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مواءمة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي في المجالات ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي، والأراضي والبيئة؛ والنقل؛ والطاقة، وتنمية أحواض البحيرات/الأنهار؛ وإدارة الاقتصاد الكلي؛ وتوظيف النساء والشباب، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ تسخيرها
(ب) '١' حدوث زيادة في عدد الأنشطة المشتركة مع الشركاء الرئيسيين على المستويين دون الإقليمي والقطري، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛	(ب) تعزيز الشراكات على المستويين دون الإقليمي والقطري لدعم جهود الدعوة في مجال السياسات، ووضع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في شرق أفريقيا
'٢' زيادة نشر المعارف، لا سيما المنشورات الرئيسية، والدراسات وورقات السياسات موضع الطلب	
'٣' زيادة مساهمات الدول الأعضاء في قواعد بيانات اللجنة وإفادتهم منها	
(ج) زيادة نشر التقارير الصادرة عن الاجتماعات والمؤتمرات المهمة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية والاجتماع السنوي للجنة/مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على المستوى دون الإقليمي من خلال تحسين التواصل الشبكي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في برنامج التنمية دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التكامل الإقليمي، بتصدر الجهود الرامية إلى إنجاز أنشطة تنفيذية تستهدف تحقيق الأولويات المحددة لمنطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، داخل الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' حدوث زيادة في عدد مشاريع بناء القدرات وتوفير المساعدة الفنية المقدمة إلى الدول الأعضاء، والجماعة الاقتصادية الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في المجالات ذات الأولوية للمنطقة دون الإقليمية؛	(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مواءمة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي تتناول الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، بما في ذلك الأمن الغذائي، والتبادل التجاري داخل المنطقة دون الإقليمية، وتطوير الهياكل الأساسية والموارد المعدنية؛ والتطوير الصناعي؛ والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والشباب والعمالة؛ وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
'٢' زيادة عدد المستفيدين من المشاريع التدريبية	(ب) تعزيز الشراكات على المستوى دون الإقليمي والمستوى القطري لدعم أنشطة الدعوة في مجال السياسات، ووضع السياسات وتنفيذ البرامج المتعددة السنوات مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يشمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي
(ب) '١' حدوث زيادة في عدد الأنشطة المشتركة مع الشركاء الرئيسيين على المستويين دون الإقليمي والقطري، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية	
'٢' زيادة نشر المعارف، لا سيما المنشورات الرئيسية والدراسات وورقات السياسات موضع الطلب	
'٣' زيادة مساهمات الدول الأعضاء في قواعد بيانات اللجنة وإفادتهم منها	
(ج) زيادة نشر التقارير الصادرة عن الاجتماعات والمؤتمرات المهمة، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية، والاجتماع السنوي للجنة/مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على المستوى دون الإقليمي من خلال تحسين التواصل الشبكي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في برنامج التنمية دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الكيانات دون الإقليمية

الاستراتيجية

٦٥ - تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي على المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويقوم بتنفيذ كل برنامج فرعي المكاتب دون الإقليمية المعنية على النحو التالي: يتولى تنفيذ العنصر ١ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا ومقره في الرباط؛ ويتولى تنفيذ العنصر ٢ المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا ومقره في نيامي؛ ويقوم بتنفيذ العنصر ٣ المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا ومقره في ياوندي؛ ويقوم بتنفيذ العنصر ٤ المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ومقره في كيغالي؛ أما العنصر ٥، فيتولى تنفيذه المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي ومقره في لوساكا. وتعزز هذه المكاتب حضور اللجنة ومداخلتها على مستوى المناطق دون الإقليمية الخمس. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم تعزيز القدرات التنفيذية في كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية لتمكينها من تقديم مستويات أكبر من المساعدة التقنية للدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية ودون الإقليمية. وتتخذ المساعدة شكل خدمات استشارية، وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية، ومشاريع ميدانية. وسيقوم البرنامج دون الفرعي بدور حفاز في تفعيل العمل التحليلي والمعياري للبرامج الفرعية الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا على المستويين دون الإقليمي والوطني. ولكي يتسنى تحقيق هذه الأهداف، سيتعاون البرنامج الفرعي مع الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفضلا عن ذلك، سيقوم كل مكتب دون إقليمي بتعزيز شراكته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل في أفريقيا، بما في ذلك المشاركة في برامج المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، لكي يتسنى توثيق أواصر التكامل وتعزيز آثار الجهود وتحاشي ازدواجيتها.

البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

٦٦ - تم تنقيح السرود البرنامجية الواردة تحت البرنامج الفرعي ١، الخدمات الإدارية وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، والبرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، والبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية.

٦٧ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، الخدمات الإدارية وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، تم تنقيح العنصر ١ (أ) الخدمات الإدارية، والعنصر ١ (ب) إقامة العدل، ليؤخذ في الاعتبار نقل أمانة لجنة المقرر

للعقود من مكتب خدمات الدعم المركزية إلى مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، على النحو المعتمد في قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦١، ونقل مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن الطعون من إدارة الشؤون الإدارية إلى مكتب وكيل الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٩.

٦٨ - ويستند برنامج العمل المنقح للبرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إلى إعادة تنظيم عنصرين وإدخال عنصر جديد في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الموافق عليها الواردة في الوثيقة A/61/6/Rev.1. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قام مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات باستعراض خارجي لتقييم المدى الذي تحقق به الهيكلية التنظيمية، والموظفون والإطار الإداري والعمليات بنجاح أهداف المكتب بشكل اقتصادي يتسم بالكفاءة والفعالية؛ وتتيح به نظم رقابة سليمة ماليا وتنظيميا وإداريا؛ فضلا عن مدى توافرها مع الممارسات الحالية المعمول بها فيما يخص الهيكلية والمنهجيات الإجرائية، بمستويات الموارد المناسبة. وتم القيام أيضا باستعراض خارجي لعمليات الخزنة على الصعيد العالمي، لاستعراض العمليات والإجراءات والنظم والموارد التي تدعم عمليات الخزنة على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة وعدة مكاتب واقعة خارج المقر، وتحديد الخيارات لتحسين قدراتها فيما يتعلق بإدارة شؤون الخزنة.

٦٩ - وترد النتائج المقبولة من هذه الاستعراضات مدمجة في هذا التقرير، في التنقيحات المدخلة على الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يفضي إلى تغييرات تنظيمية وإعادة تنظيم للموارد، كي يتسنى تعزيز قدرات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات على دعم تزايد نطاق ومستويات أنشطة الميزانية العادية، بما في ذلك المحاكم الدولية، والمستوى غير المسبوق للبعثات السياسية الخاصة. ويندرج العنصر (هـ) تحديد الاشتراكات وتجهيزها تحت العنصر المنقح (ج) المحاسبة المالية والاشتراكات وتقديم التقارير، وتم استحداث عنصر جديد (هـ) عمليات المعلومات المالية. ويعاد تنظيم وظائف مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لضمان أن يتم توجيه الأنشطة من جميع مصادر التمويل نحو تحسين الضوابط الداخلية، وتعزيز إدارة المخاطر، وتبسيط المعلومات (لا سيما في مجال استلام الاشتراكات المقررة، وسدادها وتجهيزها)، وتعزيز خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتحسين الإدارة المالية، وتقديم التقارير والحسابات، وتحسين الخدمات لتلبية احتياجات العملاء. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيواصل المكتب التركيز على مزيد من الصقل للميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك إدخال تحسينات على عرض الميزانية، والقيام بتقييمات ذاتية دورية وتعزيز التعاون مع

الشركاء الآخرين على مستوى الإدارات بشأن الرصد والتقييم. وستشارك الإدارة بشكل نشط في اختيار نظام تخطيط موارد المؤسسات وتنظيمه ونشره، والقيام بالأنشطة الرامية إلى ضمان التأهب لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول سنة ٢٠١٠.

٧٠ - ويتضمن برنامج العمل المنقح للبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أربعة عناصر، مقارنة بثلاثة عناصر في فترة الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الموافق عليها، الواردة في الوثيقة A/61/6/Rev.1*. وفي عام ٢٠٠٦، قام مكتب إدارة الموارد البشرية باستعراض خارجي استكمل من خلال عملية تطوير على مستوى المنظمة، استنادا إلى الرؤية والتوجيه الاستراتيجيين الواردين في تقرير الأمين العام المعنون "الاستثمار في الموارد البشرية" (A/61/255، و Add.1)، ووفقا للولايات الصادرة عن الجمعية العامة في قراراتها عن إدارة الموارد البشرية، وأحدثها القرار ٦١/٢٤٤. وقد نجم عن هذه العملية التي تضمنت مشاورات مع الموظفين والمديرين والإدارات والمكاتب التي يتم التعامل معها، بالإضافة إلى النظر في أفضل الممارسات في مجال إدارة الموارد البشرية، تعديلات تنظيمية ستمكن مكتب إدارة الموارد البشرية من ممارسة صلاحياته العامة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بشكل أكثر فعالية، نيابة عن الأمين العام. ومن شأن إعادة التنظيم هذه أن تساهم في تبني رؤية أكثر استراتيجية لوضع سياسات الموارد البشرية وتخطيط القوة العاملة وأنشطة التوظيف الاستباقية والموجهة، وتعزيز تقديم الخدمات للعملاء على الصعيد العالمي، وتفسير النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة وإنفاذهما بشكل أكثر شفافية واتساقا وإيجاد إجراءات وممارسات أكثر فعالية وكفاءة لإدارة الموارد البشرية. ويبقى الإطار الاستراتيجي للعنصر (د) المتعلق بالخدمات الطبية، دون تغيير على النحو الوارد في الوثيقة A/61/6/Rev.1.

البرنامج الفرعي ١*

الخدمات الإدارية وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

أ - الخدمات الإدارية

هدف المنظمة: تحسين القدرات التنظيمية والخدمات الإدارية في كامل الأمانة العامة باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الفعالية والكفاءة والشفافية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) النسبة المئوية للسياسات الإدارية والإجراءات والضوابط الداخلية الجديدة والمنقحة التي تمثل امتثالا كاملا للولايات التشريعية والنظم والقواعد ذات الصلة	(أ) حدوث تحسن في السياسات الإدارية والإجراءات والضوابط الداخلية للأمانة العامة بحيث تمثل امتثالا كاملا للولايات التشريعية والنظم والقواعد ذات الصلة
(ب) تحديد أوجه الضعف المادي والظروف التي يتعين الإبلاغ عنها، ووضع خطط للإصلاح	(ب) القضاء على أوجه الضعف في الضوابط الداخلية وأوجه الضعف المادية التي تحددها هيئات المراجعة داخل المنظمة
(ج) '١' تحسين توقيت أداء إجراءات العمل (خفض عدد الشهور أو الأسابيع أو الأيام اللازمة)	(ج) تحسين إجراءات العمل
'٢' حجم ما يتم تحقيقه من مكاسب في الكفاءة ناجمة عن إدخال تحسينات على أنشطة العمل	
(د) عدد المؤشرات القياسية وغيرها من الطرق والأدوات المحسنة التي تستخدمها الأمانة العامة لتقييم الكفاءة والإنتاجية، وتقديم تقارير إلى الجمعية العامة عنها	(د) تحسين الطرق والأدوات والتقنيات اللازمة لتقييم الكفاءة والإنتاجية في المهام الرئيسية المتعلقة بالإدارة والخدمات
(هـ) '١' انخفاض متوسط معدل الوقت المطلوب لقيام لجنة العقود بإجراءات متعلقة بحالات العقود	(هـ) زيادة الكفاءة في استعراض عملية منح العقود والتصرف في الأصول بأسلوب يتسم بالعدالة والنزاهة والشفافية، مع التقيد بالقواعد والنظم ذات الصلة
'٢' الزيادة في عدد الحالات التي ينظر فيها مجلس حصر الممتلكات في المقر	

* تنفرد إدارة الشؤون الإدارية بالمقر بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ١.

الاستراتيجية

٧١ - يتولى المهام المتعلقة بهذا العنصر من البرنامج الفرعي مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. ويعمل البرنامج الفرعي باعتباره عنصراً محفزاً لإدخال العمل بسياسات وعمليات وإجراءات تنظيمية وإدارية جديدة، ويقدم التوجيه لمديري البرامج بشأن أفضل الممارسات الإدارية. وسيركز المكتب على الاتصال بشكل فعال مع الدول الأعضاء، وداخل الأمانة العامة، بشأن الإصلاح الإداري ومسائل السياسات، وبشأن رصد تأثير الإصلاحات الإدارية الموافق عليها وتقييمها والإبلاغ عنها. وفضلاً عن ذلك، سيستعرض المكتب استنتاجات الهيئات الرقابية وتوصياتها، ويحدد أوجه الضعف المادية والظروف التي يستوجب الإبلاغ عنها، ومتابعة حالة تنفيذ التوصيات ووضع خطط للإصلاح.

باء - إقامة العدل

هدف المنظمة: ضمان اتسام نظام العدالة الداخلية بالإنصاف والفعالية في تسوية المظالم الداخلية والفصل فيها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إقامة نظام للعدالة الداخلية يتسم بالزاهة والفعالية وفقاً لسياسات المنظمة وقواعدها المتعلقة بالموارد البشرية	(أ) '١' انخفاض متوسط الفترة اللازمة للفصل في الطعون، بدءاً من وقت تقديمها إلى مجلس الطعون المشترك في المقرر وانتهاء بتقديم توصيات مجلس الطعون المشترك بشأنها إلى الأمين العام
	'٢' انخفاض متوسط الفترة اللازمة للفصل في القضايا من طرف اللجنة التأديبية المشتركة في المقرر، من تاريخ استلام القضية إلى حين تقديمها إلى الأمين العام
	'٣' حدث زيادة في عدد الطعون والقضايا التأديبية المقدمة إلى الأمين العام لاتخاذ قرارات بشأنها
	'٤' حدوث زيادة في النسبة المئوية للردود التي تبين وجود رضا عن اتسام نظام العدالة الداخلية بالإنصاف والفعالية
(ب) اتخاذ تدابير لضمان جودة توقيت مشاركة المديرين في عملية إقامة العدل	(ب) حدوث انخفاض ملموس في فترات تأخير أو تمديد النظر في القضايا الناجمة عن إخفاق المديرين في الاستجابة

الاستراتيجية

٧٢ - يتولى المهام المتعلقة بهذا العنصر من البرنامج الفرعي وحدة إقامة العدل وأمانتنا مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة في المقر، والفريق المعني بالتمييز والمظالم الأخرى. وتقوم وحدة إقامة العدل، على وجه الخصوص، باستعراض العمل الفني الذي تقوم به أمانتنا مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة في نيويورك، وتتخذ قرارات بشأنه. وتستعرض الوحدة أيضا العمل الفني الذي تقوم به أمانتنا مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة في جنيف وفيينا ونيروبي، التي تقدم في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وترد تفاصيلها في ذلك السياق، في الميزانية البرنامجية.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(ج) المحاسبة المالية والاشتراكات وتقديم التقارير

١٠ المحاسبة المالية وتقديم التقارير

هدف المنظمة: زيادة تحسين نوعية البيانات المالية وإرضاء العملاء عن الخدمات المقدمة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' صدور رأي إيجابي بشأن المحاسبة من مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية '٢' عدم وجود استنتاجات مهمة سلبية تتعلق بالمسائل المالية	(أ) حدوث تحسن على نزاهة البيانات المالية
(ب) '١' زيادة نسبة الدفعات التي يتم تجهيزها والمعاملات التي يتم تسجيلها خلال ٣٠ يوما من استلام جميع الوثائق اللازمة '٢' تسوية الحسابات المصرفية خلال ٣٠ يوما بعد نهاية الشهر	(ب) إنجاز المعاملات المالية في الوقت المناسب وبشكل يتسم بالدقة
(ج) '١' زيادة النسبة المئوية للعملاء الذين استطلعت آراؤهم، وقيموا الخدمات باعتبارها على الأقل "جيدة" أو "جيدة جدا" '٢' عدد أوجه التحسين أو التعديلات المفيدة التي أدخلت فيما يخص بوالص التأمين	(ج) تحسين الخدمات المقدمة للعملاء

الاستراتيجية

٧٣ - تتولى شعبة المحاسبة المالية والاشتراكات التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات المهام المتعلقة بهذا العنصر من البرنامج الفرعي ٢. وسينصب التأكيد على حشد الإمكانيات التكنولوجية لتحسين تجهيز المعاملات المالية وخدمات العملاء وجودة وتوفير معلومات مالية تقدم في الوقت المناسب وتتسم بالدقة. وستواصل الجهود الرامية إلى تبسيط العمليات الإدارية. وستشارك الشعبة بشكل نشط في اختيار نظم تخطيط موارد المؤسسات وتنظيمها ونشرها. وستقوم أيضا بأنشطة تهدف إلى ضمان الاستعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الخارجية (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)، متى أقرتها الجمعية العامة، بحلول عام ٢٠١٠.

٢٠ تحديد الاشتراكات وتجهيزها

هدف المنظمة: ضمان التمويلات لتغطية نفقات المنظمة عملاً بالمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وتحسين تطبيق القرارات ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' الحفاظ على النسبة المئوية للتقارير الشهرية بشأن حالة الاشتراكات المقدمة بنهاية الشهر التالي	(أ) حسن توقيت تقديم الوثائق المطلوبة لتمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة، وأساس تمويل أنشطة حفظ السلام وحالة الاشتراكات
'٢' الحفاظ على النسبة المئوية للوثائق المقدمة قبل الدورات، أو زيادتها، فيما يخص جدول الأنصبة المقررة وأساس تمويل عمليات حفظ السلام، المقدمة بحلول الآجال النهائية للوثائق	(ب) تقدير الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الوقت المناسب استناداً إلى قرارات الجمعية العامة
(ب) الحفاظ على النسبة المئوية للإشعارات المتعلقة بالأنصبة المقررة التي تصدر خلال ٣٠ يوماً من اتخاذ الهيئات الحكومية الدولية للقرارات ذات الصلة، أو زيادة هذه النسبة، على النحو المحدد في القاعدة المالية ١٠٣-١	

الاستراتيجية

٧٤ - تتولى دائرة الاشتراكات التابعة لشعبة المحاسبة المالية والاشتراكات داخل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات المهام المتعلقة بهذا العنصر من البرنامج الفرعي ٢. وستقدم الدائرة الدعم الفعال للجنة الاشتراكات والجمعية العامة في الوصول إلى اتفاق بشأن جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، وبشأن أساس تمويل أنشطة حفظ السلام لتلك الفترة، كما ستعمل على ضمان إصدار الأنصبة المقررة والمعلومات بشأن حالة الأنصبة المقررة في الوقت المناسب.

(هـ) - عمليات المعلومات المالية

هدف المنظمة: تحسين كفاءة أنشطة الأعمال	
مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' نسبة الاحتياجات التشغيلية للمكتب التي يتم دمجها بسلسلة في نظامي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتخطيط موارد المؤسسات	(أ) وضع رؤية متساوقة لاستراتيجية مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تتسق مع التنفيذ المتوقع للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط موارد المؤسسات
'٢' النسبة المئوية للمعلومات بشأن الموارد الخارجة عن الميزانية التي يتم دمجها في نظام المعلومات المالية	(ب) توفير موارد الدعم الكافية لجميع النظم الحيوية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
(ب) النسبة المئوية للفترة التي يستغرقها تقديم الخدمات عندما لا تكون الخدمات متوافرة للمستعملين	(ج) تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى العملاء داخل المكتب
(ج) زيادة النسبة المئوية في المستجيبين لاستقصاءات العملاء الذين يقيمون الخدمات باعتبارها على الأقل "جيدة" أو "جيدة جداً"	(د) تعزيز تقارير الإدارة المالية
(د) حدوث زيادة في النسبة المئوية للمستجيبين لاستقصاءات العملاء الذين يقيمون سهولة الحصول على المعلومات المالية باعتبارها على الأقل "جيدة" أو "جيدة جداً"	

الاستراتيجية

٧٥ - تتولى دائرة عمليات المعلومات المالية المهام المتعلقة بهذا العنصر من البرنامج الفرعي ٢، وتتبع هذه الدائرة مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وخلال فترة الخطة، سينصب التركيز على تقديم الدعم التنفيذي لمكتب المراقب المالي، ومكتب نائب المراقب المالي، وجميع فروع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. ومن شأن هذا التوحيد أن يمكّن تحسين تسيير الوظائف من خلال الإدارة المركزية والتدريب الشامل وتحسين تنسيق التدريب التعليمي المتواصل، وتوفير موارد مساندة لتقديم الدعم التشغيلي المتواصل للنظم الحيوية للبعثات، ووجود رؤية متساوقة، ووضع استراتيجية تكنولوجيا معلومات لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تتسق مع التنفيذ المتوقع لنظامي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتخطيط موارد المؤسسات. وستقوم الدائرة بتنسيق الخدمات، ووضع منصات وأدوات معيارية للنظم، وضمان تنفيذ ضوابط كافية في كامل نظم البعثات الحيوية؛ واستعراض احتياجات العمل الحالية للمكتب وتجميعها لتبسيط العمليات؛ والمشاركة النشطة في اختيار وتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات، وضمان أن تدعم التطورات المهمة المدخلة على الأنظمة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتخطيط موارد المؤسسات.

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

(أ) السياسات والتخطيط الاستراتيجي

هدف المنظمة: وضع إطار استراتيجي للموارد البشرية من خلال سياسات وعمليات تخطيط موضوعة لأجل إعادة تنظيم هيكلية القوة العاملة للأمانة العامة لتلبية احتياجات المنظمة المتطورة، في الوقت الذي يتم فيه تشجيع الشفافية والإحساس بالمسؤولية، والمساءلة، لوضع المؤشرات القياسية وتحسين شروط العمل لاجتذاب الموظفين والاحتفاظ بهم

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) حدوث زيادة في عدد الإدارات/المكاتب التي تحقق نسبة ٧٠ في المائة على الأقل من أهدافها في خطط عمل إدارتها للموارد البشرية	(أ) تحسين تخطيط الموارد البشرية
(ب) حدوث زيادة في النسبة المئوية للإدارات والمكاتب التي تُعرب عن رضاها عن الدعم المقدم في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرصد	(ب) تحسين رصد تفويض السلطات في مجال الموارد البشرية

الاستراتيجية

٧٦ - يتولى تسيير المهام المتعلقة بهذا العنصر، من البرنامج الفرعي ٣، شعبة السياسات والتخطيط الاستراتيجي بمكتب إدارة الموارد البشرية. وعملا بقرارات الجمعية العامة، وأحدثها في هذه الصدد القرار ٢٤٤/٦١، سيمنح الاهتمام بوجه خاص للسياسات، وخدمات الدعم المتكامل في مجالات تخطيط الموارد البشرية وإدارة المعلومات ورصد تفويض السلطة. وسيتم التأكيد على ضمان دعم الجودة وتقديم التوجيه في مجال وضع سياسات الموارد البشرية، لا سيما في ما يخص تعزيز القدرة التنظيمية والأداء، وإضفاء الصبغة المؤسسية على تخطيط الموارد البشرية، بما في ذلك تخطيط التعاقب الوظيفي والتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة وتعزيز مهمة الرصد. وسيولى الاهتمام بوجه خاص لوضع السياسات التي تؤكد على عملية الإصلاح؛ وتعزيز التنسيق مع المؤسسات الأخرى في النظام الموحد للأمم المتحدة فيما يخص وضع سياسات على نطاق كامل المنظومة بشأن المرتبات والبدل وشروط خدمة الموظفين؛ وتقديم الخدمات الاستشارية فيما يخص موظفي الأمانة العامة على النطاق العالمي.

(ب) التعيين والتوظيف

هدف المنظمة: دعم الإدارة السليمة للموارد البشرية في المنظمة، وإيلاء الاهتمام الواجب، فيما يخص عمليتي التعيين والتوظيف، لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل وفقا للمادة ١٠١ - ٣ من ميثاق الأمم المتحدة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد الإدارات والمكاتب التي تضع خطط تعاقب وظيفي منهجية	(أ) تحسين عملية التوظيف والتنسيب والترقية، بالإضافة إلى تعزيز وجود درجة أكبر من مراعاة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في أعداد الموظفين
'٢' زيادة عدد الإدارات التي تقوم، بالشاركة مع مكتب إدارة الموارد البشرية، بتطبيق التوظيف الاستراتيجي وتحقيق أهداف التوظيف فيما يخص تحسين نسبة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين	
'٣' زيادة عدد الموظفين الوطنيين من الدول الأعضاء غير الممثلة وضعيفة التمثيل، لا سيما من الدول النامية، في الأمانة العامة	

الإجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	٤' الحد من متوسط عدد الأيام التي تظل خلالها الوظائف شاغرة في الأمانة العامة
(ب) حدوث زيادة في عدد الموظفين الفنيين الشباب المتوافرين للتعيين	(ب) زيادة عدد المرشحين المؤهلين الذين يتم تحديدهم من خلال الامتحانات التنافسية للعمل في الأمانة العامة برمتها
(ج) تحسين الخدمات والدعم والمشورة المقدمة إلى الموظفين والإدارات/المكاتب	(ج) ١' حدوث زيادة في النسبة المئوية للموظفين الذين تقدم لهم الخدمات في مقر الأمم المتحدة، ممن يعربون عن رضائهم عن الخدمات الإدارية التي يتلقونها
	٢' زيادة النسبة المئوية للموظفين التنفيذيين ومديري الإدارة (في المكاتب الواقعة خارج المقر) الذين يعربون عن رضائهم عما يتلقونه من دعم ومشورة

الاستراتيجية

٧٧ - تتولى تسيير المهام المتعلقة بهذا العنصر من البرنامج الفرعي ٣ شعبة التعيين والتوظيف. يمكن إدارة الموارد البشرية. ويدعم هذا العنصر جهود الأمين العام المتواصلة الهادفة إلى تطوير منظمة أكثر إنتاجية واتساما بالمرونة وتوجها نحو النتائج، على النحو الوارد بيانه في تقرير الأمين العام المعنون "الاستثمار في الموارد البشرية" (A/51/255 و Add.1)، وفي توجيهات الدول الأعضاء الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦١. وسينصب التأكيد على استراتيجيات التوظيف الاستباقية والموجهة؛ والإسراع بعملية الاختيار والتوظيف؛ وإعادة تنظيم عمليات إدارة الموظفين؛ وتعزيز التوجه نحو العملاء والاتصالات. وستسعى الشعبة إلى بذل جهود من أجل ضمان اتساق المعايير المنظمية في مجالي التعيين والتوظيف استنادا إلى التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة. وستعمل على تعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء والإدارات والمنظمات الأخرى من أجل القيام بحملات توعية رهنا بتوفر الموارد، وتحديد المرشحين من ذوي الجودة العالية. وستشجع الإفادة الكاملة من القوائم الحالية وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين في الأمانة العامة بطابعها الشامل، والقيام بامتحانات تنافسية لتعيين موظفين في الفئة الفنية، بالإضافة إلى امتحانات واختبارات وتقييمات أخرى. وبالنسبة للإدارة والمكاتب في نيويورك، ستركز الشعبة على تعزيز خدماتها، في الوقت الذي تواصل فيه تقديم الدعم للإدارة والموظفين بشأن إدارة الموارد البشرية.

(ج) التعليم والتطوير

هدف المنظمة: تشجيع حدوث تغيير في الثقافة المنظمة في الأمانة العامة، لبناء جهاز وظيفي يتسم أفرادها بتعدد المهارات والمرونة والحركية لمعالجة المتطلبات والاحتياجات الجديدة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة النسبة المئوية للموظفين في الأمانة العامة الذين يستجيبون للحراك الوظيفي	(أ) تحسين مرونة الموظفين
'٢' حدوث زيادة في متوسط عدد أنشطة التدريب وغيرها من أنشطة التطوير الوظيفي لكل موظف	
(ب) حدوث زيادة في النسبة المئوية للموظفين الذين يعربون عن رضائهم عن بيئة العمل	(ب) تحسين بيئة العمل

الاستراتيجية

٧٨ - تتولى شعبة التعلم والتنمية في مكتب إدارة الموارد البشرية تسيير مهام هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٣. وتركز الشعبة على تطوير الموارد البشرية الحالية والمستقبلية للمنظمة من خلال تعزيز دمج الاختصاصات الأساسية والإدارية في جميع نظم الموارد البشرية، بما في ذلك التوظيف وتقييم الأداء وتطوير المسار الوظيفي والتدريب؛ وإدارة برامج تطوير موظفي المنظمة؛ وتقديم الدعم لتطوير المسارات الوظيفية للموظفين؛ وتنفيذ الآليات الرامية إلى تعزيز حراك الموظفين لتلبية احتياجات المنظمة، وتبني وجود قوة عاملة تتسم بالمرونة وتعدد المهارات؛ وتعزيز إدارة الأداء؛ والمساهمة في إيجاد شروط خدمة تنافسية للمساعدة في تعيين موظفين ذوي مؤهلات عالية والاحتفاظ بهم؛ ودعم الموظفين في إيجاد توازن بين حياتهم المهنية والشخصية؛ وتقديم المشورة والخدمات الاستشارية للموظفين. وسيتم التأكيد على العمل بالاشتراك مع مديري البرامج للمضي قدماً ببرنامج إصلاح الموارد البشرية من أجل تبني اتسام القوة العاملة للمنظمة بالتفوق.

البرنامج ٢٥

الرقابة الداخلية

٧٩ - تم تنقيح السرود البرنامجية تحت البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم. وسبق إعداد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، الانتهاء من استعراض للإدارة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة، على النحو الذي طُلب القيام به في قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

وصدر لاحقا تقرير اللجنة التوجيهية المستقلة عن الاستعراض الشامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، في إضافات لتقرير الأمين العام ذي الصلة (A/60/883). وعالج تقرير مستقل لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مقترحات لتعزيز ذلك التقرير (A/60/901). ونُفّحت السرود البرنامجية أيضا للبرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، (سابقا الرصد والتقييم والمشورة)، بما يتسق مع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية واستنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٥/٦١. وتأخذ التعديلات المقترحة في الاعتبار (أ) تعزيز التركيز على التفتيش والتقييم (ب) إدخال الترتيبات المنقحة للرصد، مع نقل المسؤولية عن إعداد تقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين عن الأداء البرنامجي داخل الإدارة العامة و (ج) نقل خدمات المشورة الإدارية داخل الأمانة العامة.

البرنامج الفرعي ٢

التفتيش والتقييم

هدف المنظمة: التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها الأمانة العامة وتعزيز أهميتها وفعاليتها من خلال برنامج التفتيش وإجراء تقييم مستقل وصارم وموضوعي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) النسبة المئوية لتقارير التفتيش التي يتم تقييمها خارجيا باعتبارها ذات نوعية جيدة	(أ) اتسام تقارير التفتيش بالجودة العالية
(ب) النسبة المئوية لتقارير التقييم التي تُقيّم خارجيا باعتبارها ذات نوعية جيدة	(ب) اتسام تقارير التقييم المواضيعية وغيرها من التقارير الخارجية المعمقة بالجودة العالية
(ج) حدوث زيادة في النسبة المئوية للطلبات التي تتم تلبيتها لتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتقييم الذاتي	(ج) تحسين الأدوات والطرق اللازمة للتقييم الذاتي وزيادة استخدامها

الاستراتيجية

٨٠ - تتولى شعبة التفتيش والتقييم المهام المتعلقة بتسيير البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، وتتكون هذه الشعبة من قسمين، وهما قسم التقييم وقسم التفتيش، لدعم تعزيز التركيز على التفتيش والتقييم. وستقوم الشعبة بعمليات تفتيش مفصلة للكيانات والمحالات الشاملة استنادا إلى معايير محددة مسبقا من بينها تقييم المخاطر والشواغل التي تعبر عنها

الجمعية العامة أو الإدارة العليا. وسيعاد تقييم نهج التفتيش ومنهجيته من طرف الشعبة وإعادة مواعنته مع الوظائف الأخرى التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وستواصل الشعبة تقديم تقييمات مركزية، مستقلة ومعقدة ومواضيعية، وغيرها من التقييمات الخارجية للمنظمة والأمانة العامة. وستقوم هذه الشعبة أيضا بدور مركز للتفوق بالمنظمة فيما يخص المنهجية والخبرة وتقديم الدعم للتقييمات الذاتية التي يتم القيام بها على مستوى الإدارات. وعلى الرغم من أن تقرير الأمين الذي يقدم كل سنتين عن الأداء البرنامجي سيتم تغيير جهة تقديمه داخل الأمانة العامة، سيتم تعزيز قدرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على القيام بالجوانب المتعلقة بالرقابة من عملية الرصد، من خلال توسيع نطاق برامج عمليات التفتيش والتقييم. وستستخدم مهارات الرقابة وكفاءتها لتزويد الإدارة والأمانة العامة بعملية تحقق موضوعي وتحليل مستقلة للتقارير المقدمة عن أداء البرامج.